

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها رئاسة المجلس خلال الفترة الممتدة من 16 أكتوبر إلى غاية يومه الثلاثاء 29 أكتوبر 2019، فهي كالتالي:

عدد الأسئلة الشفهية: 91 سؤالا.

عدد الأسئلة الكتابية: 66 سؤالا.

عدد الأجوبة الكتابية: 7 أجوبة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

ونستهل جدول أعمال هذه الجلسة، بالسؤال الأول، الموجه لقطاع الداخلية، حول موضوع بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، لتقديم السؤال، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة عائسة ايتعلا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيد الوزير المحترم،

في مستهل هذا السؤال، أود أن أقدم إليكم كرتيسة الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، بأحر التهاني على تجديد الثقة المولوية في شخصكم، وذلك بإعادة تعيينكم كوزير للداخلية بعد التعديل الأخير الذي عرفته الحكومة، مجددة بالمناسبة استعداد كافة أعضاء الفريق للتعاون معكم من خلال الاختصاصات الموكولة إلينا، معربين عن استعدادنا للمساهمة في التنزيل السليم للسياسة المرجوة من هذا القطاع المهم والحساس بامتياز.

وفي علاقة بموضوع السؤال المرتبط ببطاقة التعريف الوطنية، هذه الوثيقة الرسمية الصادرة عن المديرية العامة للأمن الوطني، هذه المؤسسة التي لا يمكن إلا الثناء على مجهوداتها وسهر كل مكوناتها وعناصرها على الأمن واستقرار وسلامة الوطن والمواطنين، مع الإشادة بنجاحاتها في التصدي وإحباط كل المحاولات الإرهابية التي تستهدف بلادنا، وهذا مشهود به ليس فقط وطنيا بل على الصعيد العالمي.

السيد الوزير،

عرفت منظومة البطاقة الوطنية تطورات كبيرة ونوعية، ولاسيما في العشر السنوات الأخيرة على مستوى الشكل والوظيفة، حيث كان من المفروض أن تعني المواطن من الإدلاء بالعديد من الوثائق المرتبطة بهويته كمقر سكنه وعقود الازدياد ولا زلنا نتساءل هل فعلا استنفذت البطاقة

محضر الجلسة رقم 245

التاريخ: الثلاثاء 30 صفر 1441هـ (29 أكتوبر 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الإله الحلوطي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وعشر دقائق، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الإله الحلوطي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أؤكد على أن مجلس المستشارين بجميع مكوناته يدين بشدة إقدام بعض الأفراد على إحراق العلم الوطني، باعتباره فعلا شنيعا وجبانا، وأن أمثال هذه السلوكات الرعناء لا يمكن بأي حال أن تنال من قوة ولحمة المملكة المغربية، ولن تزيد الأمة المغربية إلا تمسكا بثوابتها التاريخية وبرموز سيادتها الدستورية، لتسير بكل ثقة نحو البناء الأمجاد الحضارية على هدي شعارها الخالد: الله، الوطن، الملك.

وأدعو الحضور الكريم إلى الوقوف لترديد النشيد الوطني.

منبت الأحرار مشرق الأنوار

منتدى السؤدد وحاه دمت منتداه وحاه

عشت في الأوطان للعلی عنوان

ملء كل جنان ذكرى كل لسان

بالروح بالجسد هب فتاك لبي نذاك

في في وفي دي هواك ثار نور ونار

إخوتي هيا للعلی سعيا

نشهد الدنيا أن هنا نحيا

بشعار.

الله الوطن الملك

بداية أعطي الكلمة للسيد الأمين.

حيث تتكون عند السيد البطاقة الوطنية الجديدة كتمسح لو بأنه يتعنى من جميع الوثائق.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

كنشكرو السيد الوزير على هذه الإجابات المفصلة والدقيقة، كانت بمثابة تنوير للرأي العام، لأن اليوم هناك حملات لفتح أيام للمواطنين، هناك من حصل لديه ارتباك، هل سيحتفظ بالبطاقة الوطنية القديمة أو الجديدة. لذا طلبنا من خلال هذا السؤال باش تنور الرأي العام، والحمد لله أنه هناك قانون سيناقش بالبرلمان للاطلاع على مستجدات البطاقة الوطنية. كما أنه بالمناسبة بكل الأطر العاملين بالمديرية العامة للأمن الوطني على هذه الجهود الجبارة التي كديرها، كما أكد أن الفرق الميدانية التي تنتقل لتقريب البطاقة من المواطنين في الجبال والمناطق النائية لأجل تعميم البطاقة كذلك تقوم بجهودات جبارة، ونحن كفريق نتمس دعم هذه الفرق ماديا ولوجيستيكيا وتحفيزهم بكل الوسائل بالنظر للمهمة الجسيمة التي يقومون بها من أجل تعميم البطاقة.
وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيد الوزير هل له تعقيب؟ في حدود 40 ثانية.

السيد وزير الداخلية:

باش تقول بأن القانون راه موجود وإن شاء الله في الأسابيع المقبلة غادي يدوز في مجلس الحكومة ومن بعد نجيو نتناقشو فيه.
البطاقة الجديدة التي عندها خاصيات جديدة إن شاء الله غادي يكون عندنا متسع من الوقت، لأن الوقت هنا ما كيسمحش باش نذاكرو على الخاصيات الجديدة ديالها، غادي يكون عندنا متسع من الوقت باش نذاكرو في هاذ الخاصيات الجديدة ديال البطاقة الوطنية الجديدة.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه حول مشاكل النقل الحضري، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

الحالية ما أحدثت من أجله وأصبح من الضروري إحداث نسخة جديدة لهذه البطاقة؟

ما مصير البطاقة الحالية؟

ما هي المميزات الجديدة التي يحملها الحامل الجديد للبطاقة الوطنية؟ أليس هناك تغيير على مستوى كلفة الحامل الجديد وكلفة الملف المقدم لاكتسابها؟

هل سيكون المواطن ملزما بإعادة جميع الإجراءات من أجل الحصول على الحامل الجديد؟

وهل هناك مراعاة لإشكالية تعميم البطاقة؟

وشكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية:

السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة المستشارة،

فيما يخص السؤال ديالك، فيما يتعلق بالبطاقة الوطنية، كنعرفو القانون 35.06 ديال 2007، حدد في الفصل السابع منو بأن بطاقة التعريف الوطنية كتعني شواهد الجنسية والسكنى والحياة وعقد الازدياد.

كيف قلت القانون ديال 2007، كيغطي لحامل البطاقة الوطنية الإعفاء من الإدلاء بشواهد الجنسية وشهادة السكنى والحياة وعقد الازدياد، حقيقة بعض الإدارات، كإين الإدارات التي إكتفو بالبطاقة الوطنية، كإين إدارات أخرى التي ما إكتفاوش بها، وتوضعت بعض التساؤلات، خاصة في بعض الإدارات التي كتلزم أنه شهادة الحياة كيقول لك بأن البطاقة الوطنية واش مولاها مازال حي ولا متوفي، شهادة السكنى لأن مع الأسف موالين البطاقة الوطنية ما كيبدلش العنوان ديالو حيث كيغير السكنى ديالو، كتلقاه بأن البطاقة الوطنية القديمة باقي فيها السكنى التي كانت عندو يمكن في النهار التي دار البطاقة الوطنية، على أي توضعو مجموعة ديال الإشكاليات من هذا النوع.

في الأسابيع المقبلة إن شاء الله كإين القانون الجديد للبطاقة الوطنية الجديدة، التي عيجي للبرلمان بغرفتيه من أجل المناقشة ديالو، وفي هذا الإطار المناقشة ديال القانون الجديد مجموعة التساؤلات التي طرحتو يمكن لنا نتناقشو فيها ونلقاو أحسن طريقة باش صاحب البطاقة الوطنية ما يكونش ملزم بأنه يجيب البطاقة الوطنية ويجيب شهادة الازدياد، ويجيب شهادة السكنى، خاصنا نلقاو يعني جميع الحلول للإشكاليات المطروحة باش

لأنها ستكون (provisoire)، النقل الحضري على ما يجبو الحافلات الجديدة، لأن كمين واحد العجز مهم في الدار البيضاء وخاصة في القريب العاجل نلقوا لو حل، الحل سيكون بهاذ الحافلات المستعملة لفترة انتقالية، اللي غادي تكون لمدة سنة، في انتظار توصل 700 حافلة الأولى ديال النقل الحضري، كدفعة أولى غادي تليها دفعات أخرى من أجل حل إشكاليات ديال النقل الحضري بالدار البيضاء، بطبيعة الحال بالموازاة مع ذلك أشغال في التزاموي، الخطوط 3 و4 راه مازال خدامين فيه إن شاء الله.

على أي بالصندوق ديال مواكبة إصلاحات النقل اللي كيغطي إعانات مهمة اليوم فيما يخص النقل الحضري بالنسبة للطلبة وبالنسبة للأساطيل الجديدة والدراسة بطبيعة الحال، الدراسة اليوم تقريبا اليوم تعممت على جميع المدن من أجل وضع دراسة يعني دقيقة لمشاكل النقل الحضري اللي كيسمح لنا بأننا إن شاء الله يكون عندنا أمل في أن غدا غادي يكون عندنا نقل حضري في المستوى دبلادنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد ابوبكر اعبيد:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على جوابكم المتكامل، ونسجل كذلك بأنه كما جاء على لسانكم مجهودات جبارة قدمت فيما يخص هذا القطاع، إلا أنه كما سمعنا هناك في مدينة الدار البيضاء عجز متراكم بهم مختلف الجوانب وفوضى فيما يسمى بتدبير النقل الحضري.

هذا المستوى، السيد الوزير، لا يرقى إلى طموح محمودي الدخل، ونرى أنه لازالت هناك بعض العربات المهترئة التي لا تنتج إلا التلوث، وكما لا بد لعلاج هذه الوضعية المزرية فقد التجأت جل المدن إلى ما يسمى بالتدبير المفوض الذي لا يخلو هو أيضا من بعض المشاكل، فلا بد من إرساء المنافسة الشريفة وإرساء المزيد من الشفافية في الصفقات.

لا ننكر، السيد الوزير، أن هذه الشركات التي فازت بهذه الصفقات جددت أسطولها كاملا، هذه نقطة مهمة جدا، إلا أنها في بعض الحالات لا تحترم دفتر التحملات، بحيث لا تلتزم بالشروط التي في دفتر التحملات، وكذلك لا توفر الحافلات التي هي في دفتر التحملات، وكذلك تعمل على طرد بعض المستخدمين المؤقتين، وترغم كذلك بعض ذوي الاحتياجات الخاصة على الأداء الذين هم في حالة معوزة.

السيد الوزير لا بد أن نسجل بأن هذه الأمور في تحسن كما جاء على لسانكم، ولنا كامل الثقة في أنكم ستعملون كل ما في جهمكم لإضافة نوعية مهمة جدا في هذا القطاع.

المستشار السيد ابوبكر اعبيد:

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

جل المدن المغربية وخصوصا الكبيرة منها تعيش على وقع الاختلالات والمعاناة اليومية للمواطنين مع النقل الحضري.

ورغم أن بعض المدن التجأت للتدبير المفوض في هذا القطاع، إلا أنه لازالت المشاكل في تفاقم كبير، فما هو تصوركم السيد الوزير للحد من هاته المشاكل؟ وهل وزارتكم أعدت دراسة معمقة لمواكبة تطور النقل الحضري ارتباطا بالنمو الديموغرافي الذي تشهده بلادنا؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

كيف كتعرفو كاملين بأن قطاع النقل الحضري مرفق من المرافق المهمة فيما يخص الحركية داخل المدن ديالنا، التطور العمراني عرفاتو مدن مغربية كتحتم علينا اليوم بأن قطاع النقل يولي أولوية من الأولويات، والإخوان مجموعة بالرؤساء دالمجالس اللي عرفو بأن الإشكالية ديال النقل الحضري اليوم ولا إشكالية كبيرة فمدن كانت صغيرة أو كبيرة، مابقاش الفرق بيناتهم والمشكل ولا عام.

وباش نهضرو بصراحة، لمدة سنوات هاذ القطاع كان يعني كتعديو فيه، كتعديو مرة كتلقوا حلول، مرة فالأول كانوا ل (Régie) ومن بعد جاو شركات خاصة يعني.

اليوم كمين إستراتيجية مهمة من أجل إصلاح منظومة النقل الحضري داخل المدن، كمين مدن اللي مشات بعيدة وخدماتة مزيان، طنجة، مراكش، كمين مدن اللي عاد بدأت فيها، الرباط كمثل إلى آخره.. كمين مدن اللي عندنا إشكاليات كبيرة كالدار البيضاء.

وهنا بغيت نوقف واحد الدقيقة فيما يخص الدار البيضاء، إشكالية ديال النقل الحضري ديال الدار البيضاء إشكالية كبيرة اللي كتعرفو كاملين الأسباب ديالها، إلى آخره، وما عندنا لاش نرجعو للوراء اللي كيمننا هو المستقبل.

ابتداء من هاذ السنة إن شاء الله سيتم تعزيز النقل الحضري بمدينة الدار البيضاء، هو سؤال عام لكن خصوصا الدار البيضاء لأن فيما يخص الدار البيضاء يسري على المناطق الأخرى ديال المغرب

فيما يخص الدار البيضاء كابتنة إن شاء الله 400 حافلة اللي غتدخل في القريب العاجل مستعملة، لكن بغيت نشرح مزيان، علاش مستعملة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

أعتقد بأن الوقت لم يتبقى في إطار التعقيب للسيد الوزير إلا في حدود ثانييتين إلى كان ممكن يجابوب في ثانييتين، لأن شي مرة السيد وزير الدولة فالسنة الماضية عقب في ثانييتين.

ننتقل إلى السؤال الموالي، وموضوعه مدى انخراط الجماعات الترابية في عملية تحديث الإدارة العمومية.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، السيدين الوزيرين.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية لا بد أن أهنتكم على تجديد ثقة جلالة الملك ممتنيا لكم التوفيق والنجاح في الاستمرار في مهامكم.

وبالرجوع إلى موضوع السؤال فإن تحديث الإدارة العمومية يعتبر من الأولويات الحكومية، الغرض منها بناء إدارة فعالة وشفافة، تضمن تبسيط المساطر الإدارية وتكون في مستوى الانتظارات المتنامية للمواطنين إزاء المرفق العام.

السيد الوزير المحترم، ما مدى انخراط الجماعات الترابية في عملية تحديث الإدارة؟ وما هي الإجراءات المتخذة لتكريس الحكامة الجيدة في تدبير هذا القطاع؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فيما يخص انخراط الجماعات الترابية في عملية تحديث الإدارة، يمكن لي فهذا الباب نسر 4 ديال المسائل اللي داخلة فهاذا الإطار هذا، اللي هو تحديث الإدارة الترابية وتحديث الإدارة الجماعية من أجل الإجابة في أحسن الظروف للمواطنين.

أولا، بطبيعة الحال من بعد القانون الجديد ديال الجماعات الترابية تم التفعيل العملي ديال الهياكل التنظيمية، الإخوان الرؤساء اللي كايين معنا كيغرفو بأن القوانين خرجت والهياكل خرجت وتم التطبيق ديالها على أرض

الواقع.

تم أيضا التعيين في مناصب المسؤولية داخل هذه الإدارات الجماعية مع إقرار النظام ديال التعويضات، اللي ما كانتش فالقانون القديم، واللي الهدف منها بطبيعة الحال هو تحفيز الموظفين من أجل إعطاء واحد النوع ديال المردودية لهاذا الإدارات، وهاذي بطبيعة الحال لجميع الجماعات الترابية جمهورية كانت أو جماعية ولا إقليمية.

كاين أيضا الرقمنة، الرقمنة كيف تتعرفو كالمين واحد المجموعة ديال الجهات اللي تمت فيها العمل بالرقمنة من خلال (rokhas.ma) واللي كنسمح أنه الناس اللي كيطلبو رخص البناء يدوزو عبر هاذ المنظومة المعلوماتية، اللي اليوم خدمة 5 ديال الجهات واللي غيتم التعميم بها بطبيعة الحال في جميع جهات المغرب إن شاء الله في القريب العاجل.

كاينة قضية أخرى ومن أجل تسهيل المأمورية على الجماعات الترابية نظامين للتدبير المالي والمحاسبي¹ (GIR) و² (GID) حتى هو مع مصالح الخزينة العامة تم التعميم ديالو بطريقة سلسلة وسهلة لتسهيل المأمورية على السادة الرؤساء وموظفي الجماعات الترابية.

وأخيرا، وهذه نقطة مهمة، اليوم كاين مشروع مواكبة ديال 40 جماعة ترابية من أجل تفعيل منظومة الافتتاح الداخلي (l'audit interne)، اللي ما عمرها ما كانتش، وكنا دينا تنتسناو يجبو (les auditeurs) وبتبيعة الحال تتعرفو حين تيجبو هاذ (les auditeurs) ما تنقبهومش بسهولة وما تبغيهومش بزاف، نفضلو الخدمة تبدأ بعد داخل الجماعة الترابية هيا يديروا (L'audit) لراسهم.

اليوم كاين تجربة ديال 40 جماعة ترابية واللي يمكن لنا أننا نوسعوها باش تشمل جميع التراب الوطني بطبيعة الحال، باش الإخوان الرؤساء والسادة الموظفين في الجماعات الترابية يكون عندهم واحد الإلمام بطريقة العمل داخل الإدارة ديالهم واللي غادي تسهل عليهم المأمورية.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسادة المستشارين من الفريق للتعقيب.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

أشكركم السيد الوزير على جوابكم، والأأكد أنكم واعون بأهمية تحديث هذه الإدارة ومواكبة الأطر التي تشتغل بجانب هذه المجالس، خصوصا وأن القوانين التنظيمية المرتبطة بهذه الجماعات فتحت آفاق واعدة، وأعطت للجماعات أدوارا مهمة جديدة وصلاحيات كبيرة لتحقيق التنمية المحلية

¹ Gestion Intégrée des Recettes.

² Gestion Intégrée de la Dépense.

والقرب من اهتمامات وانشغالات المواطن.

السيد الوزير المحترم،

اليوم رغم الجهود المبذولة من طرفكم، إلا أن هذه الجماعة تفتقر إلى الأطر الكافية التقنية والإدارية، والتي من شأنها مواكبة مخططات التنمية الجهوية، وبالتالي عليكم اليوم المزيد من التكوين لتأهيل الموارد البشرية التي تشتغل في الجماعات وفتح آفاق جديدة للترقي، والأكد أن إخراج النظام الأساسي الخاص بموظفي الجماعات الترابية أصبح أمرا ضروريا كأحد الآليات المحفزة لأطر الجماعات، والذي سيشجعهم لا محالة على الإبداع والابتكار.

السيد الوزير المحترم،

أملنا فيكم كبير لما تتوفرون عليه من حنكة وصرامة في إعطاء دفعة قوية لتحفيز أطر الجماعات الترابية لكي تقوم بدورها التنموي في تعزيز القرب من المواطن، الذي يعاني من ضعف أداء المرفق العمومي عموما والعمل على إعادة انتشار الموظفين الذين يشكلون عبئا على الجماعات ولا يقومون بأي أدوار.

في هذا الإطار، نطالب زملائنا بمجلس النواب بالإسراع في إحالة قانون تبسيط المساطر الإدارية والمرفق العمومية على مجلسنا الموقر، والتي من شأنها التأسيس لشركات مع قطاعات حكومية، هي اليوم في حاجة ماسة للموارد البشرية كالشباب والرياضة والثقافة والصحة، من أجل الاشتغال بمرفق القرب كملاعب القرب ودور الثقافة والمرفق الصحية الأخرى، التي تتواجد في أبهى حلة لها، لكنها مغلقة في الغالب لعدم توفرها على الموارد البشرية الكافية والمختصة عبر إعادة تأهيلهم وتكوينهم، حتى تتمكن بلادنا من الاستفادة من تلك البنيات التحتية التي تعنى بالشباب والطفولة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الرابع موضوعه الاستعدادات للتخفيف من معاناة ساكنة المناطق النائية بسبب موجات البرد، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد محمد الحماني:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين والمستشارات المحترمين،

أولا، في البداية تهنيو السيد الوزير على الثقة المولوية التي حظي بها من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله على رأس وزارة الداخلية.

السيد الوزير المحترم،

مع اقتراب حلول فصل الشتاء والانخفاض المرتقب في درجة الحرارة، نسألكم السيد الوزير المحترم، عن الاستعدادات التي ستبشرونها تحسبا لموسم البرد والتخفيف من معاناة ساكنة هذه المناطق النائية والأكثر عرضة للأضرار الناجمة عن التساقطات الثلجية وموجات البرد؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

هذا سؤال مهم 3 دقائق ما كمنش أنها غادي تسمح لي بأني نجواب على سؤال بهاذ القيمة اللي هو الاستعدادات للتخفيف من معاناة الساكنة في المناطق النائية.

بطبيعة الحال الحكومة ككل سنة منذ 2009 كتحدد برنامج خلال الموسم الشتوي للتدخل في مجموعة دبال الأقاليم، والتي بدأت 2009 أطن ب 17 ولا 18 إقليم اللي في 2018-2019 وصلت ل 27 إقليم، يعني تقريبا 1426 دوار، 213 جماعة ترابية، 660000 نسمة.

هذا المخطط اللي كتحوم به الحكومة كل سنة يعتمد على مجموعة دالنقط، منها أنه يتم إحداث مركز القيادة على مستوى وزارة الداخلية وعلى مستوى جميع الأقاليم المعنية من أجل التدخل السريع، كيشمل تفعيل اللجان الإقليمية باش أنها تكون وتدخل في أي وقت وحين وفي أي مكان، ضمان التموين العادي والمستمر لهذه المناطق، السهر على توفير وتوزيع العلف للماشية، تأمين التدخل الفوري بواسطة المروحيات للإسعاف في أي وقت وحين، وأيضا تعبئة الآليات لأجل فتح المسالك في حالة أنها تم سقوط تلوج كثيرة ولا انجراف التربة.

باش نعطي واحد الخلاصة على التدخل يمكن نعطيكم بسرعة فيما يخص السنة الماضية، السنة الماضية تم التدخل على 7 دالحاور، أولا كان هناك تقديم خدمات صحية في مجموعة دبال المناطق، كانت مستشفيات عسكرية اللي صاحب الجلالة نصره الله أمر بالإقامة دبالها، كانت قوافل طبية إلخ، كانت بطبيعة الحال نقطة محمة هو تتبع النساء الحوامل.

وهنا بغيت نشير لهذه القضية بأنه تم جرد جميع النساء الحوامل اللي يمكن أنهم يوضعو في هاته الفترة وتم التتبع دبالهم باش ما توقعش حالة من الحالات الله يستر أن امرأة ما تلقاش طريقة من الطرق باش تلتحق بالمستشفى إن اقتضى الحال، كان أيضا تخصيص حصص المواد الغذائية والأغطية في جميع الأقاليم المعنية.

حقيقية للمناطق النائية التي هي جزء لا يتجزأ من هذا الوطن. المطلوب اليوم، السيد الوزير، هو مضاعفة الجهود والتحلي بالمزيد من اليقظة وتفادي كل الصور النمطية التي أصبحت راسخة لدى المواطن عن هذه المناطق التي تصبح شبه منكوبة وفي عزلة تامة مع محيطها. المطلوب كذلك..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم انتهى الوقت.

وننتقل إلى السؤال الخامس، وموضوعه الحوار الاجتماعي بالجماعات المحلية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مبارك الصادي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

نسألكم حول استئناف الحوار القطاعي كان تجمد هذه سنة تقريبا كان حوار ديال القطاع، والتي تم فيه يعني الاتفاق على أشياء مهمة للموظفين ديال الجماعات.

أسألكم السيد الوزير، هل هناك من جديد فيما يخص هاذ الاتفاق ما بين المدير العام ديال الجماعات الترابية مع المركزيات النقابية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

الحوار محمد، الله أعلم، لكن اللي يمكن نقول بأنه خلال هاذ السنة 2019 تعقدو 10 ديال الاجتماعات للجنة التقنية، الأول كان نهار 23 يناير، والأخير كان نهار 18 شتنبر، يعني إلى كان 10 اللقاءات ومحمد سميتو، ماكينش حتى شي تجميد دهاذ اللقاءات، اللقاءات غادين وخدامين فيهم وكان واحد المجموعة ديال النقط اللي وصلنا فيها يعني للاتفاق، وكان نقط اللي ما اتفقناش فيها.

الحوار اللي وصلنا فيهم للاتفاق نقولهم، لأن كيغنيو الجميع، فيما يخص هاذ الاتفاق وقع في مجموعة من الملفات المطلوبة.

أولا، مأسسة الحوار الاجتماعي هذه اتفقنا فيها، وتدارت لجنة لتأطير منهجية العمل، إلى آخره.

المحور الثاني هو تخصيص المواد الغذائية والأغذية، المحور الثالث هو عملية الإيواء والإغاثة، مجال العام اللي فات تقريبا كان التكفل بأزيد من 3500 شخص داخل المدن وداخل وحدات..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، للأسف.

الحكومة غادي تخدم السيد الوزير إن شاء الله، نعقدو اللجنة ديال الداخلية وناخذو وقتنا الكافي لا بالنسبة للسادة المستشارين ولا بالنسبة للسيد الوزير، شكرا. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الحماي:

شكرا السيد الوزير على التوضيح.

واحنا غير طرفنا لهذا السؤال اللي هو موضوع الساعة، كنعرف ماجية واحد الموجة.. تعيش ساكنة عدد من المناطق، خاصة القاطنة بالجلال والمناطق النائية هذه الأيام حالة من الترقب والانتظار لما توؤول إليه الأوضاع مع اقتراب حلول فصل الشتاء وعودة الثلوج والأمطار تكون مصحوبة بالبرد والصقيع.

الكل مطالب هذه الساكنة ألا يكون هذا الموسم شبيه بالمواسم الماضية، لأنها تعيش المعاناة كل سنة وهو ما يخلق مشاكل للسكان المحليين، سواء في توفر قوتهم اليومي أو الذهاب إلى المؤسسات الصحية أو التنقل لقضاء أغراضهم المختلفة.

تعلمون السيد الوزير، أن بلادنا أصبحت معنية وبشكل مباشر بالتغيرات المناخية التي أصبحت واقعا من الواجب في انتظار التعامل معها بشكل استباقي لكل العواقب وتبني سياسة وطنية لتدبير الكوارث الطبيعية ذات فعالية.

السيد الوزير،

ما يزيد من معاناة سكان هذه المناطق التي تشير معظم التقارير الرسمية إلى حجم الخصاص والفقر وصعوبة العيش في هذه المناطق، تفتقر لأبسط شروط ومقومات العيش وهو انقطاع الطرق، حيث يصعب وصول كاسحات الثلوج، حيث يظل الساكنة محاصرين لأيام في انتظار كاسحات الثلوج.

وفي ظل هذه الظروف يتعذر بشكل كبير إيصال المواد الغذائية وأدوية، حيث تعيش الساكنة في عزلة تامة بسبب التساقطات الثلجية، الاستثنائية التي تشهدها هذه المناطق.

لا ننكر السيد الوزير، مجهودات وزارة الداخلية وتعبئتها من خلال تسطير مخطط سنوي لتفعيل مع كل الحالات الاستثنائية.

نتمن كل المجهودات المبذولة في هذا الصدد، كإحداث صندوق للتنمية القروية ومحاربة التفاوت الجالي، الذي يهدف إلى فك العزلة وخلق تنمية

والتفاوض خاصو يأترو 3 دالمبادئ أساسية، أشنا هي؟
أولا، إنصاف الموظفين اللي عاناو من الإقصاء والتهميش، كايئة فئة
ديال المجازين قبل من 2011، وأنت مشكور قلت بأن المشكل ديالهم
تسوى، كايين بعض الموظفين اللي كانوا مرتبين في السلم 5 وطلعو للسلم 6،
وحذفنا السلام من 1 حتى ل5، وعاود حذفنا السلم من 5 حتى ل 6،
ولاو جميع الموظفين مرتبين في السلم 6، كايين موظفين في السلم 6 حاملين
للسواهد، كايئة البكالوريا، كايين (DEUG) كايين واحد العدد ديال الناس
عندهم شواهد ولقاو انفسهم فخالهم واحد ما عندو حتى شي شهادة،
هاذي فئة من الموظفين خاص الإنصاف ديالها.

كايين موظفين آخرين هم أطر ديال الجماعات يعاونون من التهميش، لأنه
مع كامل الأسف اليوم، اخترنا الاختيار الديمقراطي، وأعطينا لرؤساء
الجماعات أنهم يسيرو بكل حرية، وعندهم كامل الصلاحية، ولكن ربطنا هاذ
المسؤولية بالمحاسبة، علينا تفعيل مبدأ المحاسبة، لأنه في كثير من الأحيان
هاذوك الموظفين ديال الجماعات الترابية، بزوز عليهم خاصهم يتلونو ببعض
الألوان ديال رئيس الجماعة إذا بغاو يحافظو على الحقوق ديالهم، وإذا بغاو
بعض الإمتيازات، مع كامل الأسف هاذ الشي تيمس التنمية المحلية ديال
بلادنا واحنا مقبلين على الجهوية.

ثالث مبدأ هو خاص يكون تكافؤ الفرص ما بين الموظفين، اليوم ما
كايينش تكافؤ الفرص ما بين الأطر والموظفين، كايين مبدأ ثالث وهو انه
خاصنا نعتمدو فعلا على الكفاءة وعلى الخبرة، مع كامل الأسف الجماعات
الترابية، ما كنعتمدوش على هاذ الشي، لأنه إلى ساهمنا احنا ما حاسبناش
المسؤولين والفاعل السياسي، نساهم في أنه النخب السياسية كنفسدوها،
وإذا فسدنا النخب السياسية كنفسدو الأحزاب السياسية، وغدا نلقبو
على الكفاءات منين غادي نجيبو هاذ الكفاءات، راه بلادنا هاذي، وبالتالي
خاصنا ناخذو هاذ الشي بعين الاعتبار.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير إذا كان عند وشي تعقيب في حدود حوالي 12
ثانية.

طيب، ننتقل إلى السؤال السادس موضوعه برنامج الحكومة في إنجاز
السجل الاجتماعي الموحد، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق
الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، السيدان الوزيران،

زملائي الأعزاء،

تسهيلات الحريات النقابية، هاذي اتفقنا فيها، وزارة الداخلية وجهت
منشور للسادة الولاة والعمال باش تدخل لدى رؤساء الجماعات من أجل
احترام حرية العمل النقابي.

فيما يخص الجانب الاجتماعي، تم الاتفاق من أجل تمكين الموظفين
والأعوان من نظام التأمين الصحي التكميلي مع استفادته من التأمين على
الوفاة والإصابة بعجز دائم أو مؤقت.

فيما يخص قانون مؤسسة الأعمال الاجتماعية، راه دورنا في المجلس
الحكومي، راه غادي يجي عندكم إن شاء الله في القريب العاجل، راه داز.

فيما يخص النظام الأساسي لموظفي الجماعات الترابية راه موجود،
وغنبدوا نذاكرو مع الإخوان النقابيين في القريب العاجل، وباش نعطيكم
صورة، هو صورة طبق الأصل اللي كايين في الوظيفة العمومية، ما زدنا ما
نقصنا.

أخيرا، بالنسبة لحاملي الشهادات الإجازة فيما يخص هاذوك اللي قبل
من 2011 راه متفقين عليهم واره غندوزوهم، وتم إعداد بروتوكول اتفاق، راه
تصاوب، احنا بغينا نوقعوه، الإخوان فالمركزيات ما بغاوش، علاش ما
بغاوش؟ قال أسيدي بغاو فيما يخص الحالات ديال الإجازات ولا ديال
الديبومات حتى اللي فايين 2011 للآن، هاذي ما متفقينش عليها، يعني
من 2011 حتى الآن، احنا تنقولو من 2011 ما عندنا حتى مشكل، لكن
الي كايين من 2011 إلى الآن، راه ما يكمنش وخا نبقاو ما نسينوش راه ما
عندنا ما نديرو هاذ الشي اللي أعطى الله.

بصفة عامة احنا متفقين، الحوار كايين، وإن شاء الله بيد في يد غمشيو
للقدام.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك الصادي:

قلت كان الحوار محمد شحال هاذي، وقلت ألقنا الحوار القطاعي هاذي
تقريبا سنة، وعارف هاذ الجولات كلها وعارف فين وصلنا.

بالنسبة للمشاكل اللي كايئة، أولا كان اجتماع ديال 3 ديال المركزيات
النقابية وصيفطات مراسلة لوزارة الداخلية تنقول ليه، احنا قابلين هاذ
الاتفاق الجزئي على هاذ النقط اللي توصلنا لهم.

ثانيا، تيبقى الخلاف فواحد العدد ديال القضايا، نفكوها فالنظام
الأساسي ديال الجماعات الترابية، وطلبنا من الوزارة تمكنا من نسخة ديال
هاذ النظام الأساسي، مع كامل الأسف ما توصلناش هاذي سنين واحنا
كنتناقشو، ما عندناش النظام الأساسي لحد الساعة ما عندناش باش نفكو.

السيد الوزير، احنا في الكونغرس الديمقراطية للشغل تنقول، الحوار

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الوزير المحترم على هذا التوضيح المهم.

احنا ما عندنا شك بأن غادي تستهدف الفئات اللي هي غادي توصل لها، وكشتمو في الفريق الاستقلالي بأن وزارة الداخلية هي اللي تحملت هذا المشروع الاجتماعي المهم، وكونوا على يقين بأن الفريق الاستقلالي سيكون أول المدعين لهذا المشروع الملكي الذي نعتبره.

ولكن الهاجس ديالنا علاش طرحنا هذا السؤال في إطار المعارضة البناءة؟ لأن كنعرفو عدة مشاريع قوانين اللي هي جد مهمة وكستهدف المواطنين، بحال هذا المشروع اللي هو جد جد مهم، ملي كنسمعو الوقت القريب كنعافو فوقاش غادي يخرج، متى واش هذه السنة، السنة المقبلة؟ ملي كان الخطاب السنة الماضية، خاصو يكون وصل على الأقل لأحد المجلسين، لحد الآن لا أثر له، لهذا احنا التخوف ديالنا باش هذا المشروع ما يخرجش وما يشوفش النور، لهذا كنعادو نأكدو عليكم وكنقولو لكم جزاكم الله خير، هذا المشروع خاصو يخرج في أقرب وقت ممكن، لأن المستفيد الأول والأخير ديالو هو المواطنين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

نظمتن السيد المستشار المحترم بأن القانون غادي يخرج إن شاء الله في القريب العاجل.

غير هو ما نساوش بأنه قانون بحال هذا ولا سجل اجتماعي بحال هذا يتطلب عمل طويل، يعني ماشي بسهولة أنك دير مشروع بحال هذا، بغيت نظمتنكم بأن احنا خدامين فيه وفي القريب العاجل، إن شاء الله، غنجيبوه لعندكم باش نذاكرو فيه، راه دوزناه، كين بعض الأمور التقنية اللي خصنا نحسمو فيها في القريب العاجل، راه مشينا بسرعة، لكن من الأحسن أننا ناخذو الوقت الكافي باش نخرجو بمشروع اللي هو مهم، على أننا نتسرعو بزاف بعض الساعات ونخرجو بشي حاجة اللي ما غاديش تكون في المستوى.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السابع في قطاع الداخلية، موضوعه عدم تمكين المكاتب النقابية

كما تعلمون السيد الوزير لقد خصص جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في خطابه الأخير حيزا هاما للحديث عن أهداف السجل الاجتماعي الموحد حيث دعا جلالتنا في هذا الصدد الحكومة إلى أن تنكب في إنجاز هذا المشروع الهام وذلك قصد استهداف الأسر المستفيدة من هذا البرنامج، بعد تحديد الفئات الهشة والفقيرة والعمل على إعداد منظومة وطنية متكاملة تروم الحماية الاجتماعية للمواطنين وذلك من خلال إحداث سجل اجتماعي موحد وسجل وطني للسكان، وإحداث الوكالة الوطنية للسجلات.

لنا نسالكم، السيد الوزير المحترم، عن حسيبة تقدم الحكومة في هذا الورش الوطني الهام؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

كيف كنعرفو بأن بلادنا عندنا مجموعة ديال البرامج، اللي كل برنامج من البرنامج كيستهدف مجموعة من المواطنين كل على حدة، وعندنا إشكال كبير ديال الالتقائية في هذه البرامج، ما كيناش الالتقائية في الاستهداف، يعني برامج عديدة وبلا ما ندخلو الآن في التفاصيل ديالها.

من أجل هذا جاء هذا البرنامج ديال إنجاز السجل الاجتماعي الموحد، الهدف الأساسي ديالو هو الاستهداف ديال الأشخاص المعنيين بكل برنامج على حدة، ويكون واحد النوع دالالتقائية بين هذه البرامج.

هذا مشروع مهم اللي بدأت فيه الحكومة واللي سيدنا الله ينصرو رصده في خطاب العرش للسنة الماضية، القانون المؤطر لهذا البرنامج سجل التسجيل الاجتماعي الموحد والسجل الوطني للسكان والوكالة الوطنية للسجلات، للقانون ديالهم دوزناه في مجلس الحكومة، كين بعض الإصلاحات التقنية، احنا خدامين فيهم إن شاء الله، وفي القريب العاجل غيجي لعندكم هنا ونجلسو نذاكرو فهذا الموضوع، ذيك الساعة بأريحية وبالوقت الكافي.

على أي الأساس ديال هذا البرنامج هو أننا نقدر نوصلو للمواطنين اللي كيستحقو الإعانة، نوصلو لهم بشكل دقيق، هذا هو الهدف، وإذا بغينا نلخص الهدف ديال هذا البرنامج هو غادي في طريقو إن شاء الله وكنتمناو أننا في القريب العاجل نجلسو باش نذاكرو فيه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

ونحن بدورنا لا نكر يعني تجاوزكم الإيجابي حتى على المستوى المركزي في عدد من الصراعات الاجتماعية.

ولكن للأسف على مستوى عدد من مسؤولي الجهات فإن الظاهرة منتشرة وبشكل مكثف وتزداد، وأعطي نموذج عمالة تمارة مثلا، فهي ترفض رفضا مطلقا التوصل بالتصريح بالمكاتب النقابية، كذلك عشناها في وجدة لفرع الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي، وقد تم تدخل عدد من المؤسسات الدستورية، وكذلك تدخل السيد وزير الدولة في حقوق الإنسان من أجل أن نحصل على وصل الإيداع، ونفس الشيء يقع في عمالة كرناية بالمنطقة الصناعية.

وأكبر الكبار وهي المنطقة الصناعية الجديدة في سيدي يحيى الغرب، لدرجة أننا أصبحنا نشك في تواطؤ السلطات المحلية على طرد المسؤولين النقائبيين، وهذا واقع ومستعدون للترافع وأن ندلكم بكل الوثائق في ذلك. بل أكثر من ذلك أن مكتب المرأة الجماعية هنا بالرباط لم يتوصل به لمدة سنتين، وكل هذه الوقائع مثبتة لنا ومستعدون لأن نمد كل الوثائق. لهذا السيد الوزير نحن لنا ثقة كاملة فيكم وفي كفاءتكم، ونطالبكم بفتح تحقيق نزيه في كل هذه النوازل واتخاذ القرارات التأديبية تطبيقا للمبدأ الدستوري ربط المسؤولية بالحاسبة، لأنه حان الوقت لأن لا يفلت أحد من العقاب. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

السيد المستشار المحترم.

يعني ما غندخلش معك في نقاش حالة بحالة، لكن كنتقولك، الحالات اللي عندكم وجدوهم لنا أعطيوهم لنا، وأنا كنتلزم بأنه إلى كانو من هاذ الحالات سينتخذ اللازم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثامن موضوعه تأهيل الموارد البشرية للجماعات الترابية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

من الوصولات الخاصة بالملفات القانونية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد حيتوم:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

رغم تنصيب الدستور على حرية الانتماء والتأسيس النقابي وكذلك وضوح ظهير 1957 فيما يخص كيفية وضع المكاتب النقابية لدى السلطات العمومية، فإننا نلاحظ أن عددا من أعوان السلطة لا يطبقون هذه القوانين، وبالتالي ما هي الإجراءات التي تنوون القيام بها لوضع حد لهذه الظاهرة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

اللي بغيت نأكد عليه هو أن الدستور دبلادنا والعمل النقابي مسألة اللي مفروغ منها ويعني لا يتناطح عليها عزازان. في تأسيس النقابات اللي بغيت نشرح واحد النقطة تقنية هو أنه ما تنحتاحوش، السلطة المحلية حين تتوصل بالوصل ديال تأسيس النقابات راه تتعطي ذيك الساعة إما كتطبع في اسميتو وإما تتعطي الوصل ذيك الساعة، راه الجمعيات اللي تبتعطاوها وصل مؤقت وترجعو ل 60 يوم من بعد، فيما يخص النقابات راه ما كاينش كاع هاذ الإشكال، يعني فذيك الساعة يتوصلو به.

وهذا هو القانون، وإذا كانو حالات أعطيوهم لنا، لأن احنا ما عارفينهم، إلى كانوا حالات بأنهم مشاوا لتأسيس نقابات وطلبو منهم السلطات المحلية، أنهم يعطيوهم الوصل ولا ما بغاوش يعطيوهم، أعطيوهم لنا احنا غنتأكدو منهم، لكن هاذ الحالات ما كاينين، يمكن يكونو حالات، لكن القانون راه واضح، ما كاينش وصل مؤقت، وصل نهائي، كاين وصل واحد تبتعطي ولا يتم الطبع في الظهر ديال الورقة، هاذ الشي اللي كاين، وإذا كانوا شي حالات احنا مستعدين أننا نشوفوها. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين للتعقيب.

المستشار السيد محمد حيتوم:

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير،

يشكل تأهيل الموارد البشرية الجماعية مرتكزا أساسيا لتطوير أداء الجماعات الترابية وتكريس إدارة القرب وضمان التنمية المحلية. بناء عليه نسألكم السيد الوزير المحترم، أولا ما هو برنامج الوزارة لتأهيل الإدارة الجماعية؟ ثانيا، ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة لتحسين وضعية موظفي الجماعات الترابية؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد وزير الداخلية:

السيد المستشار المحترم،

كأين واحد النوع ديال بين السؤال اللي تطرح قبل وهذا، بالإدارة اللي هضرنا عليها قبيلات وبين السؤال اللي طرحو الإخوان ديال (La CDT).

فيما يخص تدبير الموارد البشرية الآن كيف كتعرفو راه هي من اختصاصات السادة الرؤساء حصريا، السادة رؤساء الجماعات هما اللي عندهم الاختصاص في تدبير الموارد البشرية ديال الجماعات الترابية. لكن هذا ما كيمعش بأن كآين واحد النوع ديال التعاون بين الجماعات الترابية وبين وزارة الداخلية الممثلة في المديرية العامة للجماعات الترابية. أولا، من أجل تحسين ظروف العمل ديال الموظفين.

ثانيا، من أجل تكوين أحسن لهاذ الموظفين.

ثالثا، من أجل المساعدة في إيجاد الموظفين الأكفاء، خاصة بعض أنواع الموظفين، كآين مهندسين وأطباء، اللي كيتلقاو مشاكل كبيرة باش نلقاوهم الآن، والإخوان كاملين كيعرفو اللي كيسيرو الجماعات الترابية بأن ولات صعبية أن تلقى مهندس أولا طبيب أولا مهندس معاري اللي كيقبلو يمشيو يخدمو في الجماعات الترابية.

وهذا إشكال كبير، لأنه إذا خويينا الإدارة بالجماعات الترابية من الموظفين الأكفاء راه الإشكالية غنطرح، وغنطرح في المستقبل.

هذا كيحتم علينا بأن يكون عندنا واحد الأجراء ديال التكوين المستمر فيما يخص موظفين الجماعات الترابية، وفهاذ الباب المديرية العامة للإدارة الترابية مع الجهات كتعمل من أجل وضع برنامج ديال التكوين مستمر لموظفي الجهات في أحسن الظروف.

كانو لخلال 2018 كان تقريبا واحد 20 ألف يوم تكوين، هاذ السنة إن شاء الله غنفوتو هاذ الرقم، وكتمناو أن السنوات المقبلة تعطينا فرصة أن هاذ التكوين يكون أحسن.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد شد:

شكرا السيد الوزير.

نشكركم على جوابكم القيم، تفاعلا معه واستحضارا لواقع الإدارات والجماعات الترابية ومجهودات وزارة الداخلية المبذولة لإصلاحها وتحديثها وتأهيلها نود في الفريق الحركي التأكيد على الملاحظات والاقتراحات التالية: أولا، اعتبارا لأهمية الإدارة الجماعية كفاعل استراتيجي في التنمية المحلية والجهوية. وأمام حجم اختصاصات ومهام الجماعات الترابية، تقترح في الفريق الحركي، أجراء مخططات التكوين والتكوين المستمر لموظفي وموظفات الجماعات الترابية، وأيضا وضع مخطط شمولي لإصلاح الإدارة الجماعية، لأن نجاح الجماعات الترابية رهين بتأهيل إدارتها.

ثانيا، نعتبر في الفريق الحركي، أن التعجيل بإصدار النظام الأساسي لموظفات وموظفي الجماعات الترابية هو المدخل الأساسي للارتقاء بالوظيفة الجماعية، والكفيل بتحسين الوضعية المهنية والاجتماعية والمسارات الإدارية لأزيد من 150 ألف موظف وموظفة.

ثالثا، السيد الوزير، نسجل أن العديد من الجماعات تعرف إشكالية التوظيف وتعقد مسطرة إجراءات المباريات لسد الخصاص المهول القائم في إدارتها في بعض الوظائف، خاصة بعد حذف السلام الدنيا، مما يعيق حاجات الجماعات إلى الخدمات الأساسية كالأشغال والحراسة والبستنة، وما إلى ذلك.

لذا نتطلع إلى إجراءات لتبسيط مسطرة مباريات التوظيف أو فتح باب التعاقد لسد هذا الخصاص الكبير.

رابعا، استحضارا لبعض الإشكاليات الفئوية لموظفي الجماعات، نعتبر أن الدورية المتعلقة بتحديد تعويضات المسؤولين في الإدارة الجماعية والمعتمدة على معايير عدد السكان محقة في حق موظفي الجماعات في المدن المتوسطة والكبرى، لذا نتطلع إلى تعديلها وتحسينها.

وفي نفس الإطار، نلتمس منكم السيد الوزير، إدماج الموظفين العاملين في الحالة المدنية والتصديق على الوثائق ضمن فئة المستفيدين من التعويض عن المهام الشاقة، ونحن نعلم المسؤولية القانونية المترتبة عن الأخطاء في ممارسة وظائفهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

بالمنعشين العقاريين.

فالكلمة لكم السيد الوزير، للإجابة وللتوضيح فقط.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

غير باش يمكن لنا نمشيو بسرعة باش نوضعو الإطار، القانون 47.06 كين واحد النوع دالخلط بين (Ce qu'on appelle les autorisations de lotir et de construire) ورخصة التجزئة والبناء، ورخصة الإعداد والتهيئة (les autorisations d'aménagement et de développement) وحدة فيها 3 سنين ووحدة فيها توصل حتى ل 7 سنين.

ووقع واحد النوع ديال الخلط بين، كتجي تخلص تقول لك راه خاصك هاذ (l'autorisation) يعني وقع هاذ الخلط، هاذ الخلط حليناه كانت واحد الدورية اللي تصدرت نهار 31 يوليوز هاذ السنة، اللي حددنا فيه الأمور بدقة، بأنه توحدت الأمور بين أقل من 30 هكتار، عندها 3 سنين، بين 30 و100 هكتار عندها 5 سنين، وأكثر من 100 هكتار 7 سنين.

وفي نفس الإطار خلينا، حيث تتاخذ التجزئة، الأراضي اللي تتبقي تتعيد، اللي تتبقي عند أسميتو ما تتبدا تحسب عليها حتى تيفوت الوقت، 7 سنين ديال ذلك أولا 3 سنين أو لا 5 سنين، يعني ما نرجعوش نحسبو للناس من النهار الأول.

كان واحد النوع دالخلط، الآن هاذ الخلط صحناه، وهاذ القضية ديال حسب الطرفان واسميتو راه حتى هو واضح، تبقاو المستثمر الأراضي اللي بقاو ما تباعولوش هو اللي تخلص عليهم ابتداء من السنة اللي من وراء الاستلام ديال التجزئات ديالو، فهاذ الناحية راه واضحة.

بقاو 2 دالنقط علاش شي تخلص 3، شي تخلص 4، شي تخلص 5؟

هاذي يعني تحديد ديال السومة تدار على مستوى الجماعات الترابية، هاذ المسألة اللي هي كينة في القانون الآن، وهاذ النوع ديال يعني (La Taxe شوية (compliqué).

فهذا الإطار، إطار العمل اللي غادي تقومو به، إن شاء الله، ديال إعادة مشروع إصلاح قانون الجبايات المحلية، غنعاودو النظر فهاذ المجموعات ديال الجبايات من هاذ النوع، في إطار الخلاصات اللي خرجو المناظرة الوطنية ديال إصلاح الجبايات العمومية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

حقيقة هو وضع النظام الأساسي غيسمح لنا بأنه يتم تحسين الوضعية المهنية وتجويد ظروف العمل ديال الموظفين.

كيف قلت راه النظام الأساسي موجود، وراه غنبدوا في القريب العاجل إن شاء الله، توصلو به الفرقاء باش نذاكرو فيه، ونمشيو به للقدام إن شاء الله.

وفهاذ النقطة خاصني نشير بأنه تقريبا نفس النظام الأساسي ديال الموظفين ديال الدولة.

نقطة أخيرة، اللي أشرتو لها السيد المستشار المحترم، هو ما يخص التوظيفات وفيما يخص التعويضات.

الإشكالية اللي خاصنا نذكر فيها وبكل صراحة، التعويضات مزيانة، والمداخيل حتى هما مزيانين، وما كاينش باش تخلص، ما عندكش باش تخلص، خاصنا نخدمو على تحسين ظروف العمل هادي ما فيباش شك، لكن أيضا تحسين، يعني مداخيل باش يمكن لنا أننا نزيدو ونحسنو كلشي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال التاسع، موضوعه الرسم المفروض على الأراضي غير المبنية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، السادة الوزراء،

السيد الوزير المحترم،

يشتكى العديد من المنعشين العقاريين حول الرسوم المفروضة على الأراضي المبنية، بحيث أي مقال تيجي ويخلص الواجبات، وحسب القانون 47.06 إما عندو ثلاث سنين أو خمس سنين أو سبع سنين، ولكن أن ملي كيسالي المدة وما يكونش كمل المشروع كنجي الجماعة وتقول له نبداو (à zéro) حتى اللي خلص شمال هادي (à refaire)، معنى أننا تنطرحو فواحد التناقض، أنا خلصت ولكن اليوم ما تاحت لي الفرصة لظروف ما، تتجي الجماعة وتقول لي عاود من الأول، ورائي خلصت، وملي كتحسب لي ما تتحسبليشي غير البقع اللي غنبنيا، تتحسب لي حتى الممرات، تتحسب لي القطعة كاملة، معنى هذا تندفعو بالمنعشين العقاريين إلى الفلاس.

المطلوب، السيد الوزير، الله يجازيكم بخير، أولا نوحده القيمة على ذلك المتر مربع، كان اللي تتحسب لو 3 دراهم، كان اللي تتحسب 10، كين اللي تتحسب 20، علاش ما نوحدوش الثمن من جهة.

ثانيا، علاش تتحسبو من جديد، انحسبو للسنوات اللي مازال لو، أو نحسبو غير البقع اللي غادي يتبنى فعلا، ما شي الشوارع كلها، هذا تنضرو

يشكل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية إحدى الدعائم الأساسية للحد من الهشاشة والخصاص التنموي الذي تعرفه بعض الجهات والمناطق والمجالات ببلادنا. على هذا الأساس، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، أولاً، ما هي الخطوط العريضة لهذا البرنامج؟ ثانياً، ما هو تقييمكم لتنزيهه على أرض الواقع؟ شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكراً السيد الرئيس.

هذا سؤال حتى هو فيه كيدخل فالمجموعة ديال الأسئلة اللي ثلاثة ديال الدقائق ما يمكنش نجابو عليها، زعماً مستحيل أن برنامج بهاذ الأهمية يمكن نجابو ولا نعطيو خلاصة ديالو في ثلاثة ديال الدقائق.

غناحول أنني نمشي بسرعة، تقريبا غادي تقرا باش تقدر نمشي بسرعة. هاذ البرنامج اللي جا تنفيذا للتعليمات الملكية السامية اللي يخص 2016-2022 واللي تخصص له 50 مليار ديال درهم، وكيم التمويل ديالو جاي من القطاعات ديال الفلاحة والتجهيز والتعليم والصحة عبر صندوق التنمية القروية بما يخص 47%، المجالس الجهوية 40%، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 8%، والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب 5%. هذا البرنامج كيم إنجاز مشاريع فك العزلة على العالم القروي وتحسين ربط الشبكة الطرقية ب35 مليار، تزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب 6.4 مليار، تعميم الكهرباء 2.3 مليار، تحسين عرض الخدمات العلاجية 1.5 مليار والتعليم 4.4 مليار.

والاعتمادات المرصودة ل2017-2018-2019 وصلت ل22.45 مليار درهم، فيما يخص نسب الإنجاز يمكن نقولو بأنه كيوصل 98% فيما يخص 2017، 3.5 مليار في 2019 تقريبا 71%. هذا بعجالة هاذ البرنامج. الآن بطبيعة الحال على أرض الواقع الأشغال غادية، وكناولو ما أمكن أننا نستجيبو لمطالب الساكنة فيما يخص هاذ المناطق هاذي، لكن من أجل تفعيل أحسن لهاذ البرنامج، فهاذ الفترة الأخيرة تم الاجتماع دالجان ديال الإشراف على هاذ البرامج من أجل إعادة النظر فبعض من هاذ المشاريع، علاش؟

لأن اكتشفنا بأن بعض المشاريع اللي كانت مبرمجة في السابق ما تستجيبو لتطلعات الساكنة بدقة، لهذا أعطينا المجال للسادة الولاية والسادة العمال مع الإدارات المعنية باش يتم التصحيح ديال هاذ البرامج للإجابة بطريقة دقيقة لمتطلبات الساكنة.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام البار:

نتمناو أن المسؤولين على الجماعات الترابية يقتاديو أو يفهمو أشنو هو معنى الظهير ديال 47.06 بأن ما يمكنش نخطو.

ثانياً، كايين مشكل واحد آخر، والشيء بالشيء يذكر، بحيث حتى الأراضي المسترجعة، اليوم راه حسب الظهير ديال 73، كايينة دورية اللي جات في 1994 اللي صدرت عن رؤساء الحكومة، بحيث واحد السلسلة حتى هي لهاذيك المجالس الإقليمية اللي كتحسم في ذوي الحقوق وتنصفهم معمر الملفات ما كنتسوي، ما كتجتمعشاي بدورية، وكتخلي التراكم حتى السيد اللي غادي يعطي الأرض ديالو، كاتو غيجزها وكنجيرو فيه كدولة، كتجنح في الدولة، لأنها كنبولي الأراضي العشوائية، البيع العشوائي، البناء العشوائي، واحنا كتطرحو في واحد المنابت مجال الفطريات كنبوض لنا في هوامش المدن بالخصوص.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار المحترم.

الرسالة وصلت، السيد الوزير في حدود نصف دقيقة.

السيد وزير الداخلية:

هو حقيقة هاذ يعني كايين اليوم كتمثل بالنسبة الجماعات الترابية مداخل مهمة اللي ما يمكنش أننا نستغناو عليها، باش نكونو واضحين. لكن عندها شروط، عندها شروط اللي هما واضحين، مع كامل الأسف هاذ الشروط، الجماعات الترابية ما كيلتموش بها دائماً، لعدة أسباب، الدورية اللي مشات وضعت واحد المجموعة ديال يعني الاعترافات باش تسهل المأمورية على السادة رؤساء الجماعات الترابية، حيث كيقرو هاذ (la taxe) وسهل المأمورية أيضاً على المستثمرين، لكن على كل حال يجب إعادة النظر فهاذ المضامين كاملة. شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال العاشر وموضوعه برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي، لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكراً السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

ويمكن لنا نعطيو كتمثال الجهة ديال درعة تافيلالت، اللي في الحقيقة والشساعة المساحة ديالها يصعب أننا فهاذ التمويلات، خاص كذلك مراعاة هاد الميزانية.

اعتماد نظام ضريبي محفز للجهات التي تفتقر لبنيات أساسية عبر العودة إلى نظام الزونينك وحل إشكالية العقار لجذب الاستثمار حول الجهات ذات المؤشرات الضعيفة، مراجعة معايير تحديد ميزانية الجماعات، خاصة القيمة المضافة.

وبغيت تقول واحد المسألة السيد الوزير، رغم انه كين واحد المجهود في القضية ديال الطرق، ولكن خاص واحد المجهود في القضية ديال القانون فيما يخص مجموعة ديال الدواوير اللي طاحو لهم الديورديالهم وعندهم إشكاليات مثل أفضل، إي نولاون، وريزازات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

في الموضوع ديال تقليص الفوراق المالية لكن الكل تيصب فهاذ الإطار.

فيما يخص هاذ البرنامج أولا وقبل كل شيء، نشيدو بالمجهود اللي تقومو به الجهات، لأن ما نساوش بأن الجهات عندهم 40% في التمويل ديال البرنامج، والجهات قامو بدور رائد فيما يخص هاذ البرمجة والأشغال. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الحادي عشر والأخير الموجه لقطاع الداخلية، موضعه وضعية المجازر ببلادنا وانتشار الذبيحة السرية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد سعيد السعدوني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

يتنازع سوق اللحوم الحمراء ببلادنا إشكالان أساسيان، يتجلى الأول في افتقار عدد كبير من المجازر للشروط الصحية والبنية التحتية اللازمة لمراقبة الذبائح قبل ذبحها وتخزين لحومها في ظروف ملائمة، ومراقبة جودتها قبل تقديمها للاستهلاك.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحمان الرئيسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

إخواني الحضور، مستشارين ومستشارات،

بدوري السيد الوزير بغيت نهنأكم على الثقة المولوية من طرف صاحب الجلالة نصره الله.

كما قلت السيد الوزير في 2 دقائق يصعب أننا نهضرو على برنامج من هذا الحجم الكبير، إلا أنه بoudنا كذلك أننا ننوه بالدور الفعال لوزارة الداخلية ومصالحها الخارجية في برمجة وتنزيل مشاريع الحد من الفوراق المالية والاجتماعية.

كذلك التذكير بأن البرنامج الذي يمتد من 2017 إلى 2023 يهم 5 تدخلات، وهي الطرق القروية، التعليم، الصحة، الماء، الكهرباء، باعتمادات إجمالية يقدر، كما قلتو، ب 50 مليار ديال الدرهم، برنامج تساهم فيه الجهات ب 40% كما قلتو و60% للقطاعات الأخرى.

الملاحظة، بتشخيص الواقع فما عدا التقدم الملموس في مجال الطرق القروية، رغم التفاوت بين الجهات في باقي التدخلات القطاعية التعليم، الصحة، الماء، الكهرباء، لازال محدود جدا في إطار هذا البرنامج، التدخلات ديالهم.

بخصوص الطرق القروية المنجزة، التخوف اللي عندنا، السيد الوزير، أن غادي تكون واحد 22.000 كيلومتر مربع، التجهيز تقول بأنه ما عنديوش علاقة به، وبالتالي الصيانة ديالو كيفاش غادي تكون من بعد والتتبع ديالها؟

البرنامج كذلك الحد من الفوراق المالية والاجتماعية، السيد الوزير، يطرح إلى جانب سؤال الحكامة، سؤال تنزيل الجهوية المتقدمة.

في هذا الإطار يعتبر برنامج الحد من الفوراق المالية والاجتماعية آلية مالية وتدييرية مهمة، ولكن في منظور الفريق الحركي، فإن التوازن الجهوي والمجالي والاجتماعي المنشود يتطلب سياسة حكومية عمومية مبنية على الانتقائية والانسجام، وهو ما يتطلب، في نظرنا، إعادة النظر في معايير توزيع الميزانية على الجهات الذي يعتمد على معايير السكن على حساب المساحة الجغرافية، وهو ما يتطلب، في نظرنا، اعتماد معيار ثالث وهو الخصائص التنموية ومؤشر التنمية البشرية.

تنزيل صندوق التضامن الجهوي لإنصاف الجهات المحرومة من التنمية،

باش أننا نحسنو من الجودة ديال هاذ المجازر.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد سعيد السعدوني:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالك الصريح، والاعتراف بأن هاذ القطاع في الحقيقة فيه مجموعة من المتدخلين.

معروف أن عندنا أزيد من 900 مجزرة، 180 في الوسط الحضري وأزيد من 700 في الوسط القروي، وكلها حسب الاعتراف ديالك راه محترمة وغير مشرفة في هاذ البلد السعيد.

من المجموعة ديال هاذ 900 تقريبا يلاه 8 اللي هي معتمدة تقريبا، إلى كانت الأرقام تصحح لينا، لأن حتى ثمانية ديال المجازر اللي هي معتمدة، إلى كانت الأرقام راه دالة، لأن من 900 تكون ثمانية معتمدة، بعد واحد المجموعة ديال الإجراءات من 2009 ل2019 بعد عشر سنوات وإحداث المكتب الوطني للسلامة الصحية ديال المواطنين ومع عقد البرنامج الذي تم يعني التجديد ديالو، لأن كين من 2009 ل2014 وتم تجديده في 2014.

رغم هاذ الجهودات كلها المبذولة، مازال الصحة ديال المواطن ومجموعة ديال الجهات كلها تدق ناقوس الخطر، لأن فيه الأمر ديال التنقل ديال الأمراض، فيه يعني لا يشرف البلد ديالنا.

ولذلك نقتراح 3 خطوات إجرائية، مزيد من الدعم ديال الجماعات الترابية من أجل التأهيل ديال هاذ المجازر، السيد الوزير، لأن لا تشرف المدن ولا حتى القرى.

ثانيا، العمل على إحداث مجازر إقليمية مصنفة ومعتمدة، لأن الصحة ديال المواطن راه فوق كل اعتبار، وخاصنا سياسة مندجة لأن فيها قطاعات متدخلة ويكون التعاون في هذا الاتجاه ديال تأهيل هذه المجازر.

الأمر الآخر اللي هو خطير هو الذبيحة السرية، الرقم أيضا المعلن أزيد من 45% ديال اللحوم دالاستهلاك من الإنتاج الوطني كلها تتحي من الذبيحة السرية، وما عرفناش أشنو اللي كيحي من هاذك القطاع، السيد الوزير.

ولذلك نحثكم في إطار التعاون مع الجميع من أجل القطع مع هذه الآفة التي تهدد سلامة وصحة المواطنين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تعقيب السيد الوزير، تفضل.

ويتعلق الأمر الثاني، بانتشار الذبيحة السرية خاصة بالأسواق الأسبوعية والقرى.

لنا نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات والتدابير التي تعتمون القيام بها للنهوض بوضعية المجازر ببلادنا ومكافحة الذبيحة السرية خاصة بالأسواق الأسبوعية؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

عندي واحد الورقة، رها كنفضل ما نقراش الورقة فيما يخص هاذ السؤال، لأن علاش؟ لأنه سؤال مهم، وعابشينه كاملين وكنعيشوه يوميا تقريبا.

بطبيعة الحال المجازر هي تجزيئات عمومية اللي كتسيرها الجماعات الترابية، الإشكالية المطروحة هو أنه مجموعة، باش ما نقولوش أغلبية المجازر الجماعية هي في حالة، ماشي شي حالة تقريبا يرثي لها، علاش؟ لأن كين واحد المجموعة ديال الإشكاليات تطرحو، كين بعض المجازر اللي تمت الأشغال فيهم وتم التنظيم ديالهم، لكن الأغلبية ديال المجازر باقين في حالة اللي هي ماشي في المستوى.

في إطار المغرب الأخضر، تدار برنامج تم التوقيع عليه في 2014، من أجل إعادة تأهيل المجازر، مع الأسف ما نجحناش فيه، لأن نعطيكم مثل ديال الجديدة، مشينا باش نعاودو تأهيل المجازر، ووقعونا لنا مشاكل مع الجزارة ومع أسميتو، اللي بصعوبة باش استطعنا أننا نخلو بعض الإشكاليات، عندنا مشاكل صعبة، الناس ما كتقبلش أن المجازر تشد، وحا أننا فهاذ الإطار كنعوض الجماعات المداخل ديال المجازر، لأن الناس ما كتقبلش بسهولة أنها المجازر تشد وأنه يميشيو يأخذو اللحم فهاذ الفترة من مجازر الجماعات المجاورة، إلى آخه.

هذا ما كينعش بأنا مزال خدامين في هاذ الإطار، وخاصنا نلقاو الطريقة المثلى باش أن هاذ التجهيزات الجماعية يتم التحسين والتجويد ديالها.

لأن كين حتى واحد المسألة اللي هي اجتماعية، مازال احنا المغاربة كيجبنا اللحم اللي مذبوح معلق عند الجزائر، الله غالب، راه باش نكونو واضحين فيها، لهذا خاصنا المساعدة والعمل جميعا يد في يد، السلطات العمومية، الجماعات الترابية،³ (l'ONSSA)، وزارة الفلاحة، يد في يد

³ Office National de Sécurité Sanitaire des produits Alimentaires.

المستشار.

المستشار السيد عبد الإله المهاجري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

على الرغم من الأهمية القصوى التي يحظى بها قطاع الصناعة التقليدية ودوره البارز في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لازال القطاع يعاني العديد من المشاكل والإكراهات، تحول دون تحقيق الأهداف المنتظرة من قطاع تراهن عليه بلادنا للنهوض بالاقتصاد الوطني.

في هذا الإطار نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة عن التدابير المتخذة لمواجهة المشاكل والتحديات التي يعاني منها القطاع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة نادية فتاح وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي

والاقتصاد الاجتماعي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

صحيح، السيد المستشار المحترم، أن هذا الموضوع يحظى بأهمية قصوى وبدور بارز في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والصناعة التقليدية تعتبر قطاعات حيوية يشغل حوالي 2.4 مليون تاع الصناع التقليديين ويساهم بأكثر من 7% في الناتج الداخلي الخام، بالإضافة إلى دوره في الحفاظ على تراثنا الأصيل والمتنوع.

وهذه مناسبة أود من خلالها أن أتوجه بالتحية والتقدير لكافة الصناع التقليديين وجميع الشركاء في هذا المجال، وهي مناسبة أيضا للاعتراف بما يقدمه الصناع التقليديون بحرفية عالية، مكنت منتوجات الصناعة التقليدية من ولوج أسواق عالمية متعددة.

بطبيعة الحال السيد المستشار المحترم هناك عدة مشاكل وتحديات يعاني منها هذا القطاع، ويمكن اعتبار مشروع رقم 50.17 المتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية والذي كان كيطالبو به المهنيين منذ سنوات إطارا تنظيميا وقانونيا هاما لتنظيم وتطوير هذا القطاع، علما أن مجلس النواب قد صادق عليه بالإجماع بتاريخ 22 يوليوز 2019، وقد أحيل على مجلس المستشارين.

إن هذا المشروع سيجعل قطاع الصناعة التقليدية أكثر تنظيما من خلال تعريف أنشطته بأصنافه الفنية والإنتاجية والخدماتية، وسيرفع من فعالية البرامج الموجهة للقطاع من دعم ومواكبة تقنية وتكوين وتسويق وتغطية اجتماعية، كما سيمكن من تهيئة العمل الحرفي والحفاظة على جودة

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

غير بغيت الله يجازيك بخير باش تفاهمو مزيان، المجازر في حالة يرثي لها ما كيعنيش بأن الصحة ديال المواطنين في خطر، راه كايين فرق كبير، لأن اللحوم الأطباء (L'ONSSA) كقتوم بالعمل ديالها والأطباء البيطريين كيقومو بالعمل ديالهم فيما يخص مراقبة اللحوم، هذه مسألة، جوج دالحواج، لأن فين كايين الإشكال؟ كايين الإشكال في البنية التحتية ديال المجازر ماشي في المراقبة اللي كندار، المراقبة راه كندار.

ثانيا، فيما يخص الذبيحة السرية، ما عرفت السيد المستشار منين جبتي 45%، لأن بطبيعة الحال سرية، ما يمكنش تحسب واحد الحاجة سرية 45% بزاف، ما كنداشش بأن واصل هذا الرقم، لا ما واصلش هذا الرقم 45% لكن الذبيحة السرية..

خليني الله يجازيك بخير غير نكمل هذه النقطة.

الذبيحة السرية، كيف قلت لكم في الأول، راه إشكال اللي هو إشكال كبير، الناس كتبغني الذبيحة السرية، هذا إشكال عندنا، ماشي ما بغيناش نصابو المجازر راه عندنا إشكال كبير باش نصابو هذه المجازر، كايين إمكانات مادية اللي هي متوفرة، السادة الرؤساء خاصهم يتعاونو معنا، الجزائر خاصهم يتعاونو معنا باش يتصابو هذه المجازر، لأن عار وحشومة اليوم يكونو بعض المجازر في الحالة اللي هما فيها اليوم. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكرك على مساهمتك القيمة معنا في هذه الجلسة. ونعتذر منك عن ضغط الوقت كما هو مسطر عندنا في القوانين الجاري بها العمل داخل مجلس المستشارين.

وننتقل إلى السؤال الموجه ..

طيب، بعض السادة المستشارين يطالبون بأن نتوقف حوالي 5 دقائق لأداء صلاة العصر. رفعت الجلسة.

ونلتقي بعد 5 دقائق، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

نستأنف الجلسة.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي، وموضوعه مشاكل الصناعة التقليدية، وهذه المناسبة نرحب بالسيدة الوزيرة ونتمنى لها كامل التوفيق ونهنيها على الثقة التي حظيت بها لكي تتحمل مسؤولية هذا القطاع، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل السيد

زدها السيدة الوزيرة، سمعنا مؤخرا أن الوزارة دايرة دراسة، أعطت لأحد المكاتب ديال الدراسات باش يدير دراسة على الوزارة، والوزارة بالملايين ديال الدراهم، الوزارة محلية الغرف فيها أعضاء عندهم جميع الحرفيين، يعني تفهمو في هاذ القطاع أكثر من هذاك المكتب ديال الدراسات، علاش ما تمش الاستشارة دياهم، ومشاكل كثيرة والوقت ما تيسمحش.

غير اللي غادي نأكد لك السيدة الوزيرة، أنا دبا 4 سنين دوزناها وهذا العام الخامس، أقسم بالله العلي العظيم إلى الصانع التقليدي إما تزدت عليه إبرة، أقسم بالله العلي العظيم ما درناش في القطاع والو، الصناعة التقليدية ما تزد فيها والو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة في حدود ما تبقى من الوقت للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

السيد المستشار،

اللي يمكن لي تقول لك هو أن هذا القطاع هو من الأولويات ديال الوزارة وديال الحكومة، وأهم حاجة هو نخدمو اليد في اليد، احنا مستعدين، أبواب الوزارة مفتوحة، وأحسن حاجة هي تقابلو، عندنا مهمة واحدة هي النهوض بهذا القطاع، إن شاء الله، في المستقبل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

وننتقل إلى السؤال الثاني وموضوعه برنامج الوزارة للنهوض بالنشاط السياحي بأقاليم جهة درعة-تافيلالت، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك جميل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس، السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

بداية نهني السيدة الوزيرة على الثقة المولوية الشريفة.

سؤالنا، السيدة الوزيرة، حول قطاع السياحة بجهة درعة-تافيلالت، هذه الجهة تعرف مجموعة من المواقع السياحية ذات جودة عالمية، تتنوع فيها السياحة من البيئي إلى الاستشفائي إلى الجبلي إلى كل أنواع السياحة موجودة هناك، إلا أن هذه المواقع تعرف ترد في بنيتها التحتية، كما أن الخدمات السياحية تعرف ضعف شديد.

المنتجات والخدمات وتحسين ظروف عيش واشتغال الحرفيين وحماية المستهلك.

كما أن الوزارة تعمل على بلورة إستراتيجية جديدة في تنمية الصناعة التقليدية مع مواصلة البرامج الحالية.

أهداف هذه البرامج متعددة منها أولا تأهيل العنصر البشري في إطار التوجهات الملكية السامية الخاصة بخريطة الطريق لتطوير التكوين المهني، ثم الرفع من جودة منتوجات الصناعة التقليدية وتعزيز دور غرف الصناعة التقليدية ودعم وتشجيع ترويج المنتج على الصعيد الوطني والخارجي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين للتعقيب.

المستشار السيد عبد الإله الماهجري:

شكرا السيدة الوزيرة على التوضيحات.

ولكن باش نكون صريح معك، قبل شحال هذا القطاع في الحقيقة كان معلقين له (sérum) دبا حاليا السيدة الوزيرة راه كيفطرو له، وللأسف السيدة الوزيرة الإستراتيجية اللي متبعة الوزارة ما كتأشاش مع متطلبات الصانع التقليدي، نعطيكم أمثلة السيدة الوزيرة:

الوزارة غادية كتخسر الملايين ديال الدراهم في مشاريع ما عندهاش نفع على الصانع التقليدي، أمثلة السيدة الوزيرة، كتبني مجاعات ديال الصناعة التقليدية، كيم البناء ديالها، كتبني يا شبه فارغة يا فارغة في بعض الأحيان، لأنها تتحط في مواقع ما شي إستراتيجية.

تتبنى دور الصناعات بملايين ديال الدراهم السيدة الوزيرة، تبتعطاو لجمعيات باش يسيرروهم، بطبيعة الحال هاذ الجمعيات تيكونو متسيسين، تتولي هاذ المرأة معايا، هاذي راجلها ما معناش، هاذي هذا تينوض الصداق تتسد، تتبقي مسدودة، وكابين حالات عديدة، السيدة الوزيرة، هاذ الشئ اللي تنقول لك.

زيادة، السيدة الوزيرة، الملايين ديال الدراهم تتخسر في بعض الحاجات أنا تتبان ليا غير خضرة فوق طعام، كالسيدة الوزيرة جائزة أمهر صانع، تنخسرو الملايين ديال الدراهم باش نعطيوا واحد 5 ديال الصانع نعطيوا شواهد، وهاذوك الشواهد ما يشوبهم وهذا موضوع آخر غادي نرجعو ليه السيدة الوزيرة، باش نعطيوا 5 ديال الشواهد للصانع التقليديين، زيدها السيدة الوزيرة "معرض من يدنا"، الوزارة تدعم جمعية ديال المقاولات، وتنقول لك المقاولات بملايين ديال الدراهم باش تنظم معرض، وهذاك المعرض هذيك الجمعية تتقبط الكراء ديال الثمن ديال الأروقة، ما فهمتش علاش تيمم الدعم وهاذيك الجمعية تستخدمه والمقاولات، يعني ماشي الصانع التقليدي مباشرة، راه المقاولات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك جميل:

شكرا السيدة الوزيرة على هذا الجواب.

وللتذكير فقط السيدة الوزيرة أن هذا السؤال نظره للمرة الثانية، لأننا لاحظنا أن هناك غياب إرادة حقيقية تعكس هذه الأهمية وتأهيل هذا القطاع بهذه الجهة المباركة، حيث البنية التحتية لهذه المواقع السياحية ضعيفة جدا، مما يجعل هذه المناطق مناطق عبور فقط، بدل أن تكون مناطق جذب السياح واستقرار لمدة طويلة ممكنة، الناس غير يقطعون ويمشون.

هذا الجواب السيدة الوزيرة ورد على لسان كاتبة الدولة المكلفة بالقطاع - سلفكم - لما زارت المنطقة تقريبا في منتصف السنة ديار 2019، منتصف هذه السنة هذه، وعبرت عن نفس الاهتمام ونفس الطموح.

نتمناو فعلا أن هذا الاهتمام وهذا الطموح الذي ورد على لسانكم يمثل على أرض الواقع، ونشوف فعلا مواقع سياحية جذابة، ونؤكد لكم السيدة الوزيرة إذا حاولتو تنزلو هذا البرنامج اللي كنتكمو عليه على أرض الواقع كنظن بركة يكفيننا في هذه اللحظة هادي، ولكن احنا بغينا فعلا نزيدو نؤكدو معكم أن المنهجية المعتمدة والمقاربة المعتمدة الآن هي كلاسيكية وعادية، ولا ترقى إلى طموح هذه المواقع السياحية الموجودة.

هذه المدارات اللي كنتكمو عليها السيدة الوزيرة اللي تربط بين مجموعة من المواقع السياحية هي الطريقة المثلى اللي يمكن السائح يجي ويزور أكثر من موقع.

للأسف الشديد احنا كنا نلاحظو أن بعض المواقع أقيمت من المدارات السياحية اللي كانت هذه المواقع السياحية أنا كنتكمم مثلا عن عين مسكي هذه محج ديار السياح، وعندها صيت وطني بل عالمي. مرزوكة أيضا، هذه عندها تتميز بالعلاج الاستشفائي الحراري (thermothérapie) للأسف الشديد كنا نلقوا أن هذه المزارات وهذه المدارات محدودة وأصبحت هذه المواقع كأنها جزر معزولة عن بعضها، أيضا ربط هذه المواقع.. توسيع الشبكة..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، ونعطي الكلمة للسيدة الوزيرة إذا كان عندها رد على التعقيب، إذن نكتفي بذلك.

وننتقل إلى السؤال الثالث وموضوعه النهوض بأوضاع السياحة في المناطق الجبلية والصحراوية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

لذلك نسألكم، السيدة الوزيرة، حول برنامج وزارتم لتأهيل هذه المواقع السياحية بالجهة؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

السيد المستشار المحترم،

عرفت الطاقة الإيجابية لجهة درعة-تافيلالت ارتفاعا خلال الفترة الممتدة بين 2010 و2018 بنسبة زائدة عن 45%، حيث بلغت حوالي 18.450 سير، تتموقع جهة درعة تافيلالت كوجهة سياحية طبيعية، تحافظ على واحاتها وتلالها ونخيلها بشكل يمكن السائح من تجربة فريدة من نوعها في إطار السياحة المستدامة.

ويتركز عمل الوزارة في هذه الجهة على تثمين المؤهلات الطبيعية والثقافية، في إطار إبرام شراكات، خاصة مع الشركاء المحليين، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة، وتوفر الوزارة على دراسة، مكنت من وضع برنامج عمل يتركز على تطوير الأنشطة السياحية، مع التأكيد مرة أخرى على ضرورة الحفاظ على الفضاءات الطبيعية، ويشمل هذا البرنامج على سبيل المثال جبال أملاكو، مضائق تودغا، مضائق دادس، جبل مكون، عين مسكي، وتهيئة 9 مدارات سياحية تربط بين إملشيل وإقليم الراشيدية وخنيفرة وغيرها.

أما على مستوى إقليم ورزازات فقد مكنت الدراسات من وضع برنامج عمل يتكون من عدة مشاريع، نذكر منها على سبيل المثال التثمين السياحي للفضاء المطل على قصر آيت بن حدو، خلق فضاء سياحي للتنشيط السياحي مخصص للعروض السينمائية.

ولتنفيذ هذه البرامج سترتكز الوزارة على تعبئة التمويلات المالية في إطار شراكات وجلب الاستثمارات الخاصة، إضافة إلى مواكبة مهنيي القطاع وتشجيع التشغيل الذاتي والرفع من مؤهلات الموارد البشرية عبر التكوين المهني والإدماج.

ومن جهة أخرى وفي إطار تثمين القصور والقصبات بإقليم زاكورة، تم خلق شركة خاصة بهذا المشروع بشراكة بين القطاعين العام والخاص تهدف إلى تحويل القصور والقصبات إلى منتجح إيواء أصيل ومتميز، وقد أعطيت انطلاقة الأشغال بقصبات دار الهبة بزكورة وآيت عبو بورزازات، وتعرف الأشغال حاليا تقدما بنسبة حوالي 45% في أفق افتتاحها إن شاء الله في أواخر سنة 2020.

وشكرا.

والمنتزهات، إقامة أنشطة ترفيهية، تطوير الإرشاد والتعريف السياحي والترويج والتسويق، علما على أن هناك عدة برامج تخص السياحة الجبلية والصحراوية توجد حاليا في طور الإنجاز، نذكر منها تأهيل العنصر البشري عبر إعادة فتح مركز تابت للمهن الجبلية ومشاريع تطوير المنتج السياحي في أقاليمنا الجنوبية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البكوري:

نشكركم السيدة الوزيرة على جوابكم.

لقد وجدت الكثير من الدول في الصناعة السياحية بديلا استراتيجيا لاستغلال مواردها السياحية وإمكانياتها الطبيعية بشكل يضمن استدامتها ويغنيها عن الاعتماد على مصادر الثروة الطبيعية الخام، وكذلك التخفيف من المشاكل والضغوط الاقتصادية في عصر أصبح فيه الازدهار الاقتصادي والاجتماعي أحد أهم أسس الاستقرار السياسي، فهي الصناعة الأولى من حيث تشغيل اليد العاملة، وأصبح لها دور متميز ومهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. السيدة الوزيرة،

لقد اشتغلنا مع سلفكم في تعزيز الترسانة القانونية التي من شأنها أن تعطي دفعة قوية للقطاع ورأسها القانون رقم 11.16 المتعلق بوكالات الأسفار والقانون 05.12 المتعلق بالمرشد السياحي والقانون 18.14 المتعلق بالمؤسسات السياحية واستكمال الإيواء السياحي.

وبالتالي نطالب بضرورة الإسراع في إخراج المراسم التطبيقية المصاحبة لهاته القوانين من أجل تفعيلها، لأنها ستساعد القطاع على إعطائه دفعة قوية، مؤكداً لكم أنه خلال الأعمال التحضيرية لهاته القوانين أكدنا كمشرعين على أهمية السياحة الداخلية والصحراوية، باعتبارهم قاطرة إقلاع أي إقلاع سياحي وطني، خصوصا وأن المغاربة بدؤوا يكتشفون وطنهم وما يزره به من مؤهلات طبيعية، ستساعد بكل تأكيد على خلق أقطاب سياحية جديدة بمنتجات جديدة، تختلف عن منتج مراكش وفاس وباقي المنتوجات الشاطئية الأخرى.

لذلك لا بد من لقاء موسع مع رؤساء الجهات، من أجل البحث في خلق منتج جديد بمختلف جهات المملكة الاثنى عشر، لذلك لا بد من إعادة النظر في دور الشركة المغربية للهندسة السياحية، ذلك أن تقديم الدعم التقني لا يكفي، على اعتبار افتقار هذه الجماعات للطاقات والكفاءات المتخصصة.

لذلك، نطالبكم في فريق التجمع الوطني للأحرار بدور أكبر لهذه

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة المحترمة،

أهنتكم في البداية على الثقة المولوية السامية على رأس هذا القطاع الحيوي والمهم، راجيا من الله أن يعينكم عليه بالتوفيق والسداد إن شاء الله.

السيدة الوزيرة،

سؤالنا للمرة الثانية نظرحه، ما هي استراتيجية الوزارة للنهوض بهذا القطاع السياحي في المناطق الجبلية والصحراوية؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

فعلا تزر بلادنا والحمد لله بمؤهلات سياحية هامة ومتنوعة، يتداخل فيها المجال البحري والجبل والصحراوي وموقع جغرافي متميز تفرد به المملكة المغربية، وهنا لا بد من استحضار التوجيهات الملكية السامية الواردة في الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى السادسة والستين لثورة الملك والشعب بتاريخ 20 غشت 2019، حيث حث جلالتة نصره الله على استغلال الفرص والإمكانيات التي تتيحها السياحة القروية.

لذلك سنعمل بكثافة وتنسيق كامل مع جميع الفاعلين، خاصة الشركاء المحليين على تأهيل المنتج المحلي وترويجه وتسويقه، وكذا تشجيع مبادرات القطاع الخاص والتشغيل الذاتي.

كما سنركز في عملنا على تأهيل الموارد البشرية التي تشتغل في السياحة الجبلية والصحراوية عبر تطوير منظومة التكوين المهني والتكوين المستمر، وقد كان لي يوم الخميس الماضي أول لقاء مع المهنيين في إطار الحوار والمقاربة التشاركية التي تنهجها الوزارة، وقد لامست خلال هذا اللقاء انخراط جميع الفاعلين من أجل العمل على تأهيل القطاع السياحي، خاصة بالمناطق القروية.

ومن جهة أخرى، فإن إستراتيجية الوزارة تعتمد على تطوير منتج طبيعي متنوع وغني، يبرز المؤهلات الثقافية والطبيعية لبلادنا، وسيتم التركيز على جرد المؤهلات الطبيعية والثقافية التي وجب تحويلها إلى منتج سياحي طبيعي يتماشى مع الطلب، وذلك قصد، أولا، تأهيل المسارات

شكرا السيد المستشار.

في البداية لا بد أن أذكر أن الأمر يتعلق بمطلب تاريخي للشغيلة، هاذ الموضوع ديال الصندوق ديال التعويض عن فقدان الشغل هو مطلب تاريخي ومكسب اجتماعي مهم بالمناسبة، ولا بد أن أؤكد على أن الدور الأساسي الذي تقوم به هو مواكبة الأجير بعد تسريحه من العمل بطريقة لا إرادية طبعاً، من أجل إعادة إدماجه مرة أخرى في سوق الشغل، من خلال البرنامج الذي تقوم به الوكالة الوطنية (L'ANAPEC) اللي هو برنامج إعادة التأهيل، وهذا برنامج مهم وأساسي وكي تعتبر من الشروط الأساسية للاستفادة من التعويض.

إلى حدود اللحظة الحصيلة إجمالاً الحصيلة ديال الاستفادة هي كالتالي: تقريباً 54 ألف أجير استفادوا إلى منتصف السنة الجارية، 54 ألف تقريباً أجير استفادوا بمبلغ يقارب 700 مليون درهم، والجدوى ديال هاذ الإطار الاجتماعي تتجلى في أن ما يزيد على 50% من المستفيدين المعنيين تم التصريح بهم مرة أخرى لدى صندوق الضمان الاجتماعي بعد أن التحقوا بعملهم مرة أخرى، وهذه حصيلة إيجابية.

بالنسبة للآفاق التي تحدثتم عنها في السؤال، قام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بإجراء دراسة تخص 3 سنوات من 2015 إلى نهاية 2017، حول وضعيته إلى آخره ديال هاذ الصندوق هذا، ووضع ثلاث سيناريوهات من أجل التبسيط ومن أجل توسيع الاستفادة منو، وهي اليوم بين يدي رئيس الحكومة، إن شاء الله غنشتغلو عليها من أجل إخراج إحداها للوجود بما يمكن أن يوسع مجال الاستفادة لفائدة الأجراء ديالنا. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:**شكرا السيد الوزير.**

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البشير العبدلاوي:**شكرا السيد الوزير على هذه الإيضاحات.**

هو في الحقيقة احنا متفقين معك أن إجراء مهم انتظره المغاربة طويلاً إلى أن صدر القانون 03.14، بدأ العمل به في دجنبر 2014، حيث ساهمت الحكومة فعلاً بـ 500 مليون درهم خلال 3 سنوات 500، 125، 125، كسأهم فيه الأجير بـ 0.19 والمؤاجر بـ 0.38 هي 0.57% من الأجر المرجعي، إلا أن نسبة الاستفادة، السيد الوزير، انتوما كتنقول ميزان إذا كان هذا الرقم ديال 54000 هو نسبياً مطمئن، حيث أنا الرقم اللي عندي مثلاً، ناخذ غير 2017 كانت 26000 ملف اللي استفدو بـ 11000 هنا أقل من 50%، وهذا ما دفع فعلاً المجلس الإداري للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بتاريخ 16 دجنبر 2018 لاتخاذ هذا القرار ديال إجراء دراسة لمعالجة هذه الإشكالية هذه.

المؤسسة العمومية، دون أن ننسى في هذا الإطار الاشتغال على قطاع النقل الجوي، والذي بذل فيه مجهود كبير، لكن محدودية الرحلات تجعل هذا المجهود في محب الريح.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نؤكد مرة أخرى أن ثقتنا فيكم كبيرة من أجل إعطاء دفعة جديدة وقوية لهذا القطاع الحيوي، لما تتوفرون عليه من طاقة خلاقة ومبدعة نريدها أن تقطع مع البطء وتعطوا من خلالها نفساً جديداً ومتجدداً في هذه المرافق العمومية ذات البعد التنموي الكبير. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:**لست أدري السيدة الوزيرة هل لها تعقيب فيما تبقى من الوقت.**

إذن نمر مباشرة إلى السؤال الموالي، وقبله نشكر السيدة الوزيرة المحترمة على مساهمتها القيمة معنا في هذه الجلسة.

والسؤال الموجه إلى قطاع الشغل والإدماج المهني، وموضوعه حصيلة صندوق التعويض عن فقدان الشغل، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية، لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد البشير العبدلاوي:**شكرا السيد الرئيس.****السيد الوزير،****السيدة الوزيرة،****السادة المستشارين،****السيدات المستشارات،**

من الإجراءات الاجتماعية المهمة التي اعتمدت خلال الولاية الحكومية السابقة هي إحداث "صندوق التعويض عن فقدان الشغل"، هاذ الإجراء اللي يهدف إلى مرافقة الأجير الذي فقد عمله بشكل لا إرادي وسعى في البحث بشكل جدي عن عمل جديد، حيث يضمن له تعويضاً لفترة قد تصل إلى ستة أشهر.

نسألكم، السيد الوزير، عن حصيلة هذا الصندوق وعن الإجراءات التي تنوون اتخاذها لتطويره؟ شكراً.

السيد رئيس الجلسة:**شكرا السيد المستشار.**

الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد أمكراز وزير الشغل والإدماج المهني:**شكرا السيد الرئيس.**

شكراً للفريق المحترم على اختيار هاذ السؤال.

من إلى غير ذلك، وإلا فإن هناك المبلغ المادي لا يمكن أن يشكل في أحسن الحالات يصل إلى الحد الأدنى للأجر، هذا هو الهدف.

بالإضافة إلى أن الأمر يتعلق بصندوق في بدايته، هذه واحد 4 السنين ولا 5 سنين باش بداو كيستفدو منه الأجراء، نتمنى أننا من هنا للقدام نظوروه، أنا كقول لك 3 ديال السيناريوهات اللي جاب صندوق الضمان الاجتماعي في الدراسة اللي دار، إن شاء الله غنحاولو نختارو وحدة منها ونظوروها، طبعي، هاد الشيء يتطور لأن كنيستفدو من التجارب فاش كنجزو على الأرض كنيستفدو، وهذه من بين.

طبعاً كل تجربة كتكون عندها في البداية ما غنقولش تعثرات، ولكن كتكون في حاجة إلى تطوير، واحنا متأكدين أننا غنظوروها جميع. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير، ونشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي، وموضوعه تناسق وفعالية البرامج الموجهة للمقاولة الصغرى والمتوسطة، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال، تفضل السيد.

المستشار السيد حمدة أهل بابا:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران المحترمان،

زملائي المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

تعاني المقاولات الصغرى والمتوسطة في مختلف المجالات الاقتصادية من مشاكل وإكراهات، تتمثل على وجه الخصوص في عدم القدرة على مواكبة التطورات التكنولوجية والمعايير ومتطلبات الجودة الهادفة إلى تطوير أداء المقاولة بالرفع من إنتاجيتها، وبالنظر لغياب التنسيق والفعالية في البرامج الموجهة لها، نسألكم السيد الوزير المحترم: ما هي التدابير الحكومية المتخذة لتضمن التنسيق والفعالية للبرامج الموجهة نحو المقاولة الصغرى والمتوسطة؟ شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد مولاي حفيظ العلمي وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر

والرقمي:

شكراً السيد الرئيس.

شكراً السيد المستشار.

هو يمكن الخلاصة ديال 3 النقط هما اللي كبارين وأساسيين السيد الوزير، كايين الإشكال الأول، واتوما راه في علمكم هاد الشيء هو عدم تمكين الأجير من التوفر على عدد أيام العمل، حيث أن الشرط هو 780 يوم، 3 سنوات أي 270 يوم في السنة الأخيرة هو هذا شرط تعجيزي، وخصوصاً تتعرفو واحد المجموعة ديال المهن واللي عندها (la masse salariale) كبيرة مثلاً بحال الصيد البحري، مثلاً البناء، واللي تتعرفو فيه التوقفات إما الراحة البيولوجية بالنسبة للصيد البحري، وإما البناء للظروف الجوية وإلى غير ذلك، اللي ما يستطعش يخدم أكثر من 10 أشهر متكاملة بدون اقطاع، إذا استحضرننا كذلك تصرخ الضمان الاجتماعي لمجموعة ديال المقاولات واللي أنا بالنسبة للمعدل اللي عندي هو 212 يوم بالنسبة للقطاع الصناعي وبالنسبة ل 144 يوم في القطاع الفلاحي، هذه بعض الدراسات اللي أعطت بعض الأرقام ديالها، وبالتالي باقين بعاد على الرقم اللي يخصو يستفد منه الأجير.

لذلك إذا استحضرننا ضعف الإجراءات العقابية، مثلاً في فرنسا إذا ما صرحشي راه 3 سنوات سجنا و45 ألف أورو ديال العقوبة، احنا في المغرب كايين تساهل في هذه العملية.

الإجراء الثاني واللي مهم السيد الوزير هو الحجم ديال التعويض، ذلك 70% هذا في الحد الأدنى للأجر، لأن إذا كان كبير الحد الأدنى للأجر راه عندو 70%، أما إذا كان عندو 15000 درهم بحالو بحال إذا عندو 4000 هو الحد الأدنى اللي كنيستفد منو، مع أن الاقطاع ماشي بحال بحال، اللي عندو مليون ونصف ديال السنتم وكنتقطع لو 0.57 ماشي بحال اللي كنتقطع لو 4000 درهم 0.57 وفي التعويض بحال بحال، وبالتالي هذه الإجراءات خاصها تعالج.

المدة ديال التعويض كذلك السيد الوزير هي ضعيفة وضعيفة جداً، هذه 6 أشهر والظروف ديال إيجاد شغل جديد في المغرب صعبة، بعض البول اعتمدت من سنة حتى ل 3 سنوات، بعض النماذج الأوروبية. شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار المحترم.

والكلمة للسيد الوزير للتفاعل مع التعقيب.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

أنا السيد المستشار أشكرك على المعطيات اللي جبتي، ولكن أنا غادي نقول لك أن الهدف ديال هذا الصندوق هو ماشي نخلصو للناس الأجر، ما كايينش، ماشي هذا هو الهدف الأصلي الذي وجد من أجله. الهدف الأصلي هو مواكبة الناس، مواكبة الناس باش يقلبو على الاندماج في سوق الشغل مرة أخرى، هذا هو الهدف، وبالتالي تتوفر لو الحدود الدنيا التي يمكن أن تعطيه واحد النوع من الأريحية باش يندمج مرة أخرى، من تكوين

في الاقتصاد المغربي.

في مشروع قانون المالية 2020 جاء باقتراح جديد، وغادي نقترح عليكم وهو صندوق جديد فيه 6 المليار ديار الدرهم باش نواكبو هاذ الشركات، وكاين في الميثاق ديار الاستثمار عدة مسائل اللي يمكن لها توابك الشركات الصغرى والمتوسطة.

فاحنا واعيين بهاذ، يعني لازم أننا نواكبو هاذ الشركات، وجل منها هاذو شباب تينشأو وشركات وتيحاولو يشتغلو فيها، فاحنا متجندين فهاذ الاتجاه، اللي اعطانا صاحب الجلالة الله ينصرو، يعني تعليمات واضحة في هذا الاتجاه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نتقل إلى السؤال الثاني وموضوعه حماية الصانع المغربي من تحديات المنافسة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم حول التدابير المتخذة للرفع من تنافسية المنتوجات الوطنية.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي:

شكرا السيد المستشار.

يعني التدابير محمة جدا، إلى جينا نشوفو هاذ السنوات الفارطة حماية الشركات المغربية في قطاعات الصناعة وغيرها كانت محمة جدا، وصلنا إلى 22 قرار هو (Antidumping) باش نوقفو هاذك إغراق السوق المغربي، جاي من عدة بلدان فوقناهم، احنا كنواكبو عدة قطاعات النسيج والألبسة، الأدوية، البلاستيك، الورق هادو كلهم كانوا فيهم هاد القرارات اللي كانوا محمة جدا، وكان صراع مع هاد البلدان لأنه ما كيتقبلوش بأن المغرب يحافظ على النسيج الاقتصادي ديالو، ولكن احنا عندنا إمكانيات باش يمكن لينا نواكبو الشركات المغربية فهاذ الاتجاه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد الوزير.

هذا سؤال مهم جدا، لأن أكثر من 95% ديار النسيج الاقتصادي المغربي هو من المقاولات الصغرى وجد صغرى، وهاذ المقاولات تيعرفو عدة مشاكل، منهم الهشاشة ديار هاذ المقاولات الصغرى وضعف الاستثمار والأموال اللي يمكن لهم يديرو في الاستثمارات ديار الشركة ديالهم.

فالوزارة قامت بعدة تدابير، منهم برامج محمة جدا، البرامج اللي هما متوجهة للمقاولات جد صغرى كاين جوج، "استثمار" و"تحفيز"، اللي هما دعم مباشر للشركات باش يمكن لهم يستثمرو لواحد السقف ديار 2 ديار المليون ديار الدرهم كدعم، والتحفيز اللي هو عصنة هاذ الشركات، المواكبة تتوصل حتى للمليون ونصف ديار الدرهم.

فيما يخص الشركات المتوسطة، عندنا برنامج ديار "امتياز"، وهو يتوصل حتى إلى 10 ديار المليون ديار الدرهم كساهمة في الاستثمار.

إلى جينا نشوفو الحصيلة ما بين 2014 و2019، اليوم 1300 شركة اللي واكتبتا الوزارة، 1700 مشروع، المجموع ديار الاستثمار اللي تدار في هاذ الإطار 8 ديار المليار ديار الدرهم، وصلنا إلى 75.000 منصب شغل، اللي أحدث في هاذ البرامج اللي تكلمت عليهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد حمة أهل بابا:

شكرا السيد الوزير.

كما تعرفون هذا برنامج، كما قلت، نسبة الشركات الصغرى والمتوسطة في المغرب، كما تقول 95% من النسيج الوطني، ميزان، هاذي بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة.

احنا اليوم، كما تعرف، جلالة الملك الله ينصرو، في الخطاب الأخير أمام البرلمان حث الحكومة باش تدعم المقاولات المتوسطة والصغيرة، ونطلبو منكم السيد الوزير باش هذا البرنامج يتطور أكثر، لأن 75.000 منصب شغل، كما جاء على لسانك، مازال رقم ضعيف معدل برنامج اللي قلتو السيد الوزير اللي تمثل 8 المليار ديار الدرهم.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي:

طبعا الوزارة مجندة باش يمكن لنا نواكبو جميع الشركات الصغرى والمتوسطة، وكيف قلت هو النسيج المهم اللي عندنا في البلاد، أكبر نسيج

أنا كنشاطركم الرأي في عدة نقاط اللي قلتي، المقابلة المغربية كنعاني من عدة مشاكل كيف المقابلة عبر العالم، لأن هاذ الشي اللي كنعاني منه الاقتصاد الدولي راه جميع المقاولات في العالم كيعيشوها.

تقولو بعض المسائل إيجابية تدارت في المغرب، هاذ مشروع قانون المالية هاذ العام جاب 28% للصناعة نزلنا من 31 ل 28، ومع قرار أنه في الخمس سنوات المقبلة غادي نزلو ل 20 إن شاء الله، هذا هو أدنى تقريبا ضريبة على الشركات اللي كاينة في العالم، إلى وصلنا هذا كان حلم ديال أرباب العمل إلى وصلنا ل 20% إن شاء الله وغادي نوصلو ليها بحول الله غادي يكون هذا نتيجة إيجابية.

تمويل الشركات، صاحب الجلالة نصره الله أعطى تعليمات صارمة باش التمويل ديال الشركات يتعاد فيه النظر، الغد ليه ديال الخطاب الملكي السامي اجتمعو بنك المغرب ووزير المالية والقطاعات المعنية باش يشتغلو على هاذ المشاكل، المغرب عندنا مشاكل منهم هاذ الشي اللي ألح عليه صاحب الجلالة ومشاكل أخرى خصنا نتصرفو ليهم بشكل بشكل ونحلوه، لأن الحمد لله الكفاءات المغربية والطاقات اللي عندنا في المغرب يمكن نديرو بها أكثر من هاذ الشي اللي كنديرو اليوم، هاذ الشي اللي وصلنا ليه لا بأس به الحمد لله، ولكن يمكن لينا نمشيو أكثر وتكون الوتيرة أحسن، فلازم نجتهدو جميعا باش نوصلو لنتائج اللي صاحب الجلالة كيتمناها إن شاء الله وجميع المغاربة كيتمناها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نتنقل إلى السؤال الموالي، موضوعه التدابير المعتمدة لحماية حقوق المستهلك، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحو المبروح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

نسألكم حول الآليات والتدابير المعتمدة لحماية المستهلك والمنتج المغربي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

احنا ما كاتقللوشاي من أهمية هاد التدابير المتخذة، إلى أنه السيد الوزير حتى تتمكن المقابلة الوطنية اللي هيا اليوم كنعيش صعوبات مالية وارتفاع المديونية ديالها وتدهور اعتماداتها العاملة في ظل هذا الركود الاقتصادي والوضعية الماكرو اقتصادية الصعبة حتى تتمكن من تنزيل في الأسواق الوطنية والدولية منتوجات بمميزات تنافسية على مستوى الجودة وعلى مستوى الأمانة، فإن الحكومة مطالبة أكثر مما مضى وفي إطار التوجهات السامية والمضمنة ضمن خطاب عيد العرش الأخير، وكذا خطاب افتتاح هاد الدورة، مطالبة باتخاذ تدابير أكثر نجاعة لمواكبة ودعم المقابلة الوسطى والصغرى وأساسا في المجالات التالية: التمويل، تسهيل للتمويل، تليين المعاملات المالية، مراجعة سعر الفائدة.

السيد الوزير،

كنتحدثو على فلول منافسة ما بين 1 و2%، احنا اليوم ما بين 5 و10% فبلادنا لتمكينها من الاستثمار للرفع من قدراتها الإنتاجية والتنافسية وبالتالي من قدراتها المالية؛

ثانيا، توفير العقار اللازم للاستثمار وبأمانة مشجعة؛

ثالثا، تحسين مناخ الأعمال وخصوصا في المجالات المتعلقة بالآجال الضرورية للحصول على الرخص الضرورية للاستثمار؛

رابعا، الإسراع بالحد من الانعكاسات السلبية للمنتوجات المهيرة ومنتوجات القطاع غير المهيكل على المقابلة الوطنية؛

كذلك مواكبة المقابلة من خلال الدعم المباشر كما هو الحال بالنسبة لمقابلة الدول المنافسة، إما عن طريق الدعم المباشر أو عن طريق التحفيز الضريبية. ها أنت كتنشوف السيد الوزير مشروع القانون المالية كتنحدثو عن 28% في (L'IS) و 05% (cotisation minimale) في الوقت اللي من بعد المناظرة كنا كتنظرو نزلولو ل 25% وما نشوفوش التضريب على رقم المعادلات كما هو الحال في دول منافسة.

تينضاف لهاد الشي مراجعة الكلفة الطاقية وكلفة كذلك المواد الأولية، وهاد الشي واضح السيد الوزير فيما يتعلق بعجز الميزان التجاري ديال بلادنا مع 56 دولة اللي كتربطنا بها اتفاقية ديال التبادل الحر، فهي في عجز متفام بدون استثناء مع جميع الدول اللي كتربطنا بها اتفاقية. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الاستغلالي، مثال بعد ما عرفه الليجون بميدلت هناك احتكار لخزانات التبريد، باش يضغطو على الفلاحة والمنتجين باش يشيرو التفتاح بأثمان بخيسة والمشكل في هاذ الشي كلو ما كينعكسش على المستهلك، هاذ الشي كيمشي في الجيوب ديال هاذ الناس اللي ما دارو حتى شي مجهود، وإلا احتكرو المخازن، واحنا عاد كملنا المعرض الدولي ديال التمور وننبه لنفس الموضوع.

نقطة أخيرة، السيد الرئيس، إذا سمحت، المحروقات التي التزم وزير سابق للحكومة بتسقيف أئمة المحروقات قبل نهاية هذا الشهر. ما موقف الحكومة من هذا؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت السيد المستشار المحترم. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي:

شكرا السيد المستشار.

ولكن هذه الأسئلة كلها ماشي الوزارة ديالنا، ولكن ما كين باس، هضرتي على المواد الغذائية ما تابعاش للوزارة ديال الصناعة تابعة لوزارة الفلاحة، هضرتي على المحروقات ما تابعاش للوزارة ديالنا.

لكن الجواب كحكومة، احنا متفقين أنه المستهلك هو أهم شيء في المغرب، وخصنا المواد اللي كتوصل للمستهلك ولولادنا تكون فيها واحد السلامة.

ولهذا كنشغلو في كل وزارة، وزارة واحد الصراع مع وزارة المالية، لأن عرفتي أنه الإمكانيات ماشي غادين بدون يعني، صعب باش تلقى الإمكانيات باش يمكن لك دير المراقبة 100% كيف بغيتها.

هاذ الشي ديال الحملات، لازم يكونو شوية ديال الحملات، لأن إذا جيتي تشوف عدة المواد اللي كاينة في المغرب اللي خاصنا نراقبو، شحال خاصنا ديال الألوف ديال الناس اللي غادي يمسيو يراقبو، اليوم ما عندناش، احنا أنا قلت لك راه 668 هذه السنة اللي درنا لهم التكوين، ولكن خاصك لهم الميزانية، وخاصك التكوين وخاصك تبعهم يعني المجهود كيدار، النتائج كيانو.

ما بقاش اليوم، إذا شفنا هاذ الشارجورات والباتريات ديال (Les portable) اللي كانوا كيجيو كان فيهم مشكل كبير وعويص، وقعوا حوادث يعني مؤسسة، تدخلنا ووقفنا هاذ الشي، مستحيل نقول لك أنه ما بقاوش في المغرب، لأن الأبواب كثيرة باش يدخلو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الأخير في هذه الجلسة، وموضوعه إخراج الميثاق الجديد للاستثمار ببعده الجهوي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من

السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي:

شكرا السيد المستشار.

عدة تدابير تدارو في هذا الميدان، إلى جينا نشوفو التدابير الأخيرة وهو الفحص اللي تدار في الباتريات و (les chargeurs) ديال (portables) كان عندنا فيهم مشاكل عويصة، وصلنا ل 123 ألف فحص اللي تدار و653 طن ديال المواد اللي رجعو كنا كمنستور دوهم رجعناهم.

اللي تدار لحد الآن وهو 668 مفتش اللي كان التكوين ديالو من طرف الوزارة، منهم 500 اللي محلفين لحد الآن، وكنتماو أننا نمشيو أكثر، 11 ألف نقطة بيع في 2019 اللي مشينا قبلنا المواد اللي فيها، ولقينا البعض فيهم مشاكل ولكن الجل منهم ما فيهم مشاكل، ولهذا المجهود اللي كتدير الآن الوزارة وماشي بوحدها مع وزارة الداخلية ومع الجمارك اعطاو نتائج إيجابية فيما يخص حماية المستهلك.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحو المبروح:

شكرا السيد الوزير.

فالحقيقة الموضوع عريض جدا فيه بزاف ديال النقط، ولكن بغيت نقول أنه إلى كان الحسم في بلادنا منذ زمن طويل في اختيار الاقتصاد الليبرالي الاجتماعي، يجب عليكم كحكومة وعلينا جميعا أن نحرص أن لا يكون هناك أي انزلاق ليصبح ليبرالي متوحش. عودة للموضوع وفيه ملاحظات.

في حدود الوقت، عندي الملاحظة الأولى السيد الوزير وهو موسمية الرقابة، خاصكم تقطعو مع هاذ الشي، ماشي حتى كيجي رمضان مجال إذا المغاربة كيستهلكو غير في رمضان، المراقبة خاصها تكون مؤسسية وتكون دائمة، وهنا ماذا عن تعدد المتدخلين، هذا إشكال ملي كيكوونو التداخلات، مجلس المنافسة، وزارة الحكامة سابقا، ما عرفناش فين مشات دبا واش باقية فعلا كتقوم بهذا الدور حتى هي ولا لا.

وميدانيا وهذا مهم جدا للجان الإقليمية في العمالات، هناك تقرير للمجلس الأعلى للحسابات حول احتمال استهلاك المغاربة ل مواد غذائية فيها مواد سامة ومسرطنة، حسب التقرير، بغينا الجواب الصريح والسريع بالنسبة للمغاربة من طرف الحكومة على هذا التقرير ديال مؤسسة وطنية.

هناك أيضا إذا كان من الضروري منظومة متكاملة من الإنتاج إلى الاستهلاك، من المنتج إلى السوق إلى المستهلك، فإن الوضعية الآن غير مرضية السيد الوزير تماما، وهنا يكمن ما قلته خطر الانزلاق إلى الليبرالية المتوحشة.

الوسطاء والمضاربين في الأسعار، هذا هو الصلب ديال السؤال ديالنا، الذين يتربصون بموسم جني المنتج الفلاحي مثلا للممارسة نشاطهم

يمكن الصيغة الأخيرة توصل لكم في واحد المستوى اللي يكون غادي يمكن
يرضيكم إن شاء الله.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الوزير.

هو في الحقيقة، المعني من غير هاذ المشروع اللي تكلمنا عليه الآن ديال
الميثاق ديال الاستثمار، واحد العدد كبير ديال الوثائق، غير اليوم سمعنا
عدد ديال الأجوبة بهاذ الخصوص.

الحكومة كتقول ما بغاتش تسرع وبغا تأخذ الوقت ديالها باش تنج يعني
واحد المشاريع مهمة، في هاذ الوقت هذا جهات تنتظر ويعني كنعاني على
مستوى المشاكل ديال التشغيل، ديال البطالة، مشاكل ديال النمو، إلى غير
ذلك.

المجهود ديال الدولة غير كافي طبعا لتنمية هاذ الجهات، لأن كنشوفو حتى
على مستوى التوزيع ديال الاستثمار على المستوى الجهوي مازال الجهات
المتأخرة لا تستفيد بما يكفي من الاستثمارات، تكلمو الإخوان على الجهة
ديال درعة يمكن نزيد عليها الجهة ديال بني ملال، يمكن نزيد الجهة ديال
الشرق، إلى غير ذلك.

وبالتالي لا على المستوى يعني الميزانية ولا على مستوى المؤسسات
العمومية، يعني الحل الوحيد اللي كايين عند هاذ الجهات اليوم للتنمية هي
تعول بعض الأحيان على سواعد أيضا ديال الجالية ديالنا في الخارج اللي
منحدرة من هاذ الجهات اللي كتجي باش دير مشاريع باش يعني باش
تميمها، لأنها قادرة تخاطر وقادرة تأخذ يعني (le risque) المخاطر باش تمشي
تستثمر في غياب ذاك الدعم اللي تكلمتو عليه ديال الأبنك، الحمد لله،
جلالة الملك، تكلم على الدور اللي خاص تقوم به الأبنك كمؤسسات وطنية
وتقوم بهاذ الدور الاجتماعي باش تساعد المقاولات الصغرى والمتوسطة.
ولكن اليوم هاذ الدور ما كايينش.

إذن في هاذ الأثناء هاذي، هاذ المناطق لازالت تعاني، وبالتالي
الحكومة اليوم من بعد بقات سنة لنهاية ديال الولاية الحكومية، كان من
المفروض يكون هاذ المشروع تدار وبدا كيشغل ودينا كنديرو التقييم
باش يمكن نحاسبو الحكومة على النتائج اللي وضعتها في المشروع ديالها
الحكومي، ونبداو نشوفو النتائج ديالها.

فإذا بنا في نهاية ولاية الحكومة، ماشي فقط الكلام موجه لكم السيد
الوزير، الحكومة بكاملها واحد العدد ديال المشاريع الهيكلية والمهيكلية،
لازالت تنتظر بحكم أنه ما بغاتش الحكومة تسرع فيها، وفي هاذ الوقت
كنشوفو النتائج على مستوى التنمية الاقتصادية والجهوية في هاذ الجهات

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، لتقديم السؤال.
شكرا السيد الرئيس.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

هاذ طبعا العنوان في الحقيقة بان لي لا يليق مع هاذ الميثاق، لأنه من
كثرة ما سمعنا هاذ الميثاق الجديد حول الاستثمار، نتساءل حقيقة عن جدية
الحكومة في إخراج هاذ الميثاق إلى الوجود.

لذلك، نسألكم، أشنو هي الأسباب ديال التأخر؟ ثم واش كنشوفو
السيد الوزير، أنه معقول أن يعني ميثاق من هاذ الحجم وبهاذ الأهمية اللي
تكلم عليه جلالة الملك أكثر من مرة، يتأخر إلى هاذ الحد؟

وثالثا، هل هناك اليوم يعني مواعيد أو لا برمجة بالنسبة لإخراجه،
خاصة واحنا كينتظروه وكيمنتظروه المستثمرين، واحد العدد ديال المواطنين
في عدد من الجهات اللي كنعاني من نقص في الاستثمار ومحتاجة بحال هاذ
الوثيقة لتطوير الاستثمار فيها؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي:

شكرا السيد المستشار.

هاذ الميثاق مهم جدا، ولهذا ما كنتسرعوش باش نخرجه، لأن هاذ
الوثيقة غادي تبقى سنوات، إلى شفا الميثاق الأخير بقي عشرة ديال
السنوات الآن.

إذن هذا كيخصو مناقشة داخلية وسط الحكومة، مع جميع يعني المعنيين
وجميع الوزراء المعنيين، مع الناس ديال أرباب العمل، اللي عندهم حتى هما
طلبات اللي كنباولو ندرسوها، والمنافسة اليوم دولية، كيخصنا نديرو
(benchmark) مقارنة ديال يعني هاذ الشي اللي كنفرو في المغرب مع
ذاك الشي اللي كنفرو في البلدان المنافسة.

ولهذا اشتغلنا عدة أشهر ليل نهار، يعني بطاقم من (l'AMDIE)
وطاقم من الوزارة اللي اشتغلو مع وزارة الداخلية، وزارة المالية، واليوم
وصلنا أنه هاذ الميثاق ديال الاستثمار وصل للكتابة العامة ديال الحكومة،
(Secrétariat Général du Gouvernement) لقراءة أخيرة باش
يتقدم للحكومة، ما عنديش يعني التدقيق باش نقول لك واش الأسبوع
المقبل أو من دبا شهر أو من دبا شهرين، احنا كنبشغلو عليه معهم، باش

ما كئظنش أنه هاذ الميثاق ملي ما خرجش اليوم خلق شي مشكل فالاستثمار، ها أنتوما كئشوفو الاستثمار فالمغرب، لا المغربي ولا الأجنبي، الحمد لله، الأجنبي غادي مزيان، والمغربي وقع له مشاكل على أرض الواقع، هذا وجهة نظري، مشاكل على أرض الواقع كيعانيو منها المستثمرين ومشاكل وهمية دخلناها فراسنا كلنا كمغاربة، ديال حتى حاجة ما خدامة ونئسناو واحد شوية نشوف ما بانئ ليا الصورة واضحة وكذا، وكئقولها وقلئها في (la CGEM) وقلئها في عدة منابر، وكئقولها حتى هنا خاصنا نشئغلو في بلادنا ونئقو مناصب الشغل هاذ الشي اللي كئئسناو منا المغاربة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

بمزيد من التفاؤل، شكرا السيد الوزير، وشكرا لكم على مساهمتكم معنا في هاته الجلسة. شكرا لكم جميعا.

ورفعت الجلسة.

هاذي، خاصة بعض الجهات النائية اللي كئعئش فيها صعوبة. إذن كئئناو فعلا أن الحكومة تاخذ بالجدية التامة هاذ المشروع وتخرجو في أقرب وقت. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي:

اللي بئيت نقول وهو هاذ الميثاق مهم جدا، كئشئغلو عليه بجدية بكل صراحة وكئئناو أنه غيوصلكم في الأسابيع المقبلة ما ئقدرش ناخذ شي التزام، لأن ما عنديش هاذ القدرات، ولكن كئئناو كئطلب منكم أنكم توابكوه بواحد السرعة، لأن متفق معك خاصو يخرج في أقرب وقت، وكئئناو أن الجميع يدير يد المساعدة باش يمكن لنا نخرجو هاذ الميثاق، لأن عندنا به الغرض.

احنا كئشئغلو مع وزارة المالية باش نجيو بواحد (package) فيه بزاف ديال النصوص، الآن موجودة وكئئناو أنها تخرج في دقة واحدة، لأنها هي اللي غئعطي واحد القفزة نوعية للاستثمار في بلادنا إن شاء الله.